مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثانى

يونيو ٢٠٢٣

جامعة طنطـا
كلية التجـارة
قسم المحاسبة

أثر القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية على ملاءمة المعلومات المحاسبية دراسة مقارنة مع التكلفة التاريخية
دراسة تطبيقية على البنوك المصرية

رسالة دكتوراة الفلسفة فى المحاسبة

مقدمة من الباحثة

رانيـا محمد حلمى زكريا والى

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
سـمير ريـاض هـلال
أستاذ التكاليف ونظم المعلومات
ونائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم
والطلاب الأسبق
كلية التجارة – جامعة طنطا

الأستاذ الدكتور
ياسـر أحمـد الجـرف
أستاذ المحاسبة المالية
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠٢٣

مستخلص:

يهدف البحث إلى تحديد العلاقة ما بين القياس المحاسبي للأصول المالية بالإعتماد على القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية بالمقارنة بالإعتماد بالقياس على التكلفة التاريخية ،وهل يختلف معدل العائد على الأصول المالية إذا تم القياس بالقيمة العادلة مقارنة بالقياس بالتكلفة التاريخية ،إعتمدت الباحثة فى نتائجها على الدراسة التطبيقية لعينة من ٩ من البنوك المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠ ،وتم الحصول على بيانات الدراسة من خلال موقع البورصة المصرية للحصول على بيانات عن مجموعات الأصول المالية التى يتم تقيمها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية ،وبيانات عن أسعار الأسهم لعينة الدراسة وتم إجراء الإختبارات الإحصائية T test، وتحديد معامل الإرتباط , R2 وأوضحت نتائج الدراسة التطبيقية أنه لا يوجد إختلاف جوهرى ما بين معدل العائد على الأصول المالية سواء إذا تم القياس بالقيمة العادلة أو تم القياس بالتكلفة التاريخية ،وإتفاق جميع النتائج الإحصائية على أن العلاقة معنوية ذات تأثير جوهرى ما بين تطبيق القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية وبين ملائمة المعلومات المحاسبية ،وعلاقة ذات تأثير غير جوهرى ما بين تطبيق القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية وبين ملائمة المعلومات المحاسبية ممثلة فى أسعار الأسهم

وتستنتج الدراسة أيضا أنه من الأفضل الإعتماد على نموذج يجمع ما بين القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية وبذلك تصبح البيانات مقاسة بالقيمة العادلة دون أن يتم التخلي عن التكلفة التاريخية مما يحقق ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية كأحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

مقدمة:

شهد العالم فى السنوات الأخيره تطورات سريعة بظهور التكتلات الإقتصادية التى سهلت عملية تدفق رؤوس الأموال وإبرام الإتفاقات ، والتحول من الإقتصاد القائم على التصنيع إلى الإقتصاد القائم على المعرفة ،وبسبب النتائج السلبية المترتبة على فرض ثبات وحدة النقد ،كان حتميًا على المحاسبة أن تتطور وتلبى إحتياجات المستخدمين ،من خلال دعم الركائز الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية ،ويعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المستحدثة والتى أصبحت تتجه إليها الدراسات العلمية من قبل الهيئات العلمية العالمية لما له من أهمية عند إعداد القوائم والتقارير المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازم من تلك القوائم،ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية هى تلك الخصائص الرئيسية والفرعية التى يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ،وتحديد خصائص المعلومات حلقة ضرورية بين مرحلتي تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكرى للمحاسبة. (أبو الخير، ٢٠٠٩، ص ١٩٨).

ومن الخصائص التى يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية لتحقيق الجودة لمستخدميها ملائمة المعلومة المحاسبية ولتحقيق ذلك سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى الإنتقال نحوالمحاسبة عن القيمة العادلة ، ففى مايو 2011 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير المالى الدولى رقم(13) المحاسبة عن القيمة العادلة، وبالتالى يمكن الوقوف على أثار تطبيق معيار المحاسبة عن القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية . (السيد، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٥).

مشكلة البحث:

المحاسبة تعتبر نظامًا للمعلومات يتميز بقدرته على توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة الإقتصادية التى تستعين بها الإدارة وغيرها من الأطراف الخارجية المختلفة فى إتخاذ القرارات السليم،.ويتضح فى الوقت الحالى الأهميه البالغة للمعلومات في عصر المعلومات والإقتصاد المعرفي،حيث تعتبر ذات أهمية بالغة فى بيئة الأعمال المعاصرة وذات قيمة إقتصادية مؤثرة وبالتالى فهى تمثل موردًا إقتصاديًا هامًا.

ومن الخصائص التى يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية لتحقيق الجودة لمستخدميها ملائمة المعلومة المحاسبية ولتحقيق ذلك سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى الإنتقال نحوالمحاسبة عن القيمة العادلة ، ففى مايو 2011 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير المالى الدولى رقم(13) المحاسبة عن القيمة العادلة، وبالتالى يمكن الوقوف على أثار تطبيق معيار المحاسبة عن القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية . (السيد، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٥).

ومنذ وقت طويل فإن الفكر المحاسبي يتأرجح ما بين نموذجى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي ويرجع ذلك إلى الخصائص الواجب توافرها فى المعلومات المحاسبية وخاصة الملائمة والموثوقية ، فمن ناحية ينظر إلى التكلفة التاريخية على أنها أكثر موثوقية وموضوعية بالمقارنة بالقيمة العادلة وخاصة فى الحالات التى لا توجد فيها سوق نشطة للبنود التى يراد قياسها بالقيمة العادلة. (حماد ، ٢٠٠٢ ،ص ١)

وتعد عملية إختيار أساس القياس العامل الرئيسي فى تحديد النموذج المحاسبي المستخدم فى إعداد التقارير المالية ،وتحقق النماذج المحاسبية المختلفة درجات مختلفة من الملائمة والموثوقية ،وعلى الإدارة السعي لتحقيق التوازن بين الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية ،لذلك أخذت المقاييس التى تستند إلى القيمة العادلة فى الإنتشار بشكل متزايد فى أطر الإبلاغ المالي ، وفى هذا الشأن أصدرت الجمعيات المهنية مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB معايير تستند إلى إعتماد القيمة العادلة في تقييم الأصول والإلتزامات ،وقد واجهت تطبيق هذه المعايير مجموعة من المشكلات فيما يتعلق بأثر تطبيق القيمة العادلة على معلومات التقارير المالية التى تصدرها منشات الأعمال والأثر على ملائمة وموثوقية التقارير المالية الصادرة.(النجار، ٢٠١٣ ،ص ٤٦٥)

وقد كان لصدور معيار المحاسبة الدولى (IFRS 13) المحاسبة عن القيمة العادلة تحديًا واضحًا للفكر المحاسبي والذى يفاضل بين نموذجى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي وأثر ذلك على ملائمة المعلومات المحاسبية،وبخاصة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية كاحد أهم الخصائص الفرعية للملائمة.

وتهدف أساليب التقييم للقيمة العادلة إلى تقدير السعر الذى تتم عنده عملية بيع الأصل أو تحويل الإلتزام بين مشاركى السوق فى تاريخ القياس وفى ظروف السوق السائدة.

ويجب على المنشأة أن تستخدم أساليب التقييم التى تناسب الظروف الحالية والتى يتاح لها المعلومات الكافية لتقدير القيمة العادلة وتعظم إستخدام المدخلات المشاهده الملائمة وتدنى إستخدام المدخلات الغير مشاهده .(Wayne van&Hewlett, 2022, pp.81)

تحظى مشكلة تقييم الأصول المالية بإهتمام الفكر الأكاديمى والمهنى على حد سواء منذ زمن طويل،حيث نشر مجلس معايير المحاسبة فى المملكة المتحدة دراسة عن دور تقييم الأصول فى إعداد القوائم المالية وقد أوضحت أن مجلس معايير المحاسبة ينوى التحول تدريجيًا من نظام تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية إلى نظام القيمة العادلة وبالتحديد فى قيمة الأصول المالية للوحدة الإقتصادية. (Charbi , 2016, pp. 170)

كما أن تطبيق القيمة العادلة فى تقييم الأصول والإلتزامات المالية هو إعتراف حقيقي بالقصور الذى كان موجود بالتقارير المالية فى السنوات السابقة التى كانت تعتمد على التكلفة التاريخية فى القياس المحاسبي ،ومع ظهور التقلبات فى الأسعار أصبح هناك إجماع بعد حدوث الأزمات الإقتصادية الناشئة عنها أنه لابد من التحول نحو طريقة قياس محاسبي أخرى لتواجه القصور الذى أعترى التكلفة التاريخية التى لم تستطيع مواجهة هذه الأزمات.

ولذلك تم إنتقاد إستخدام التكلفة التاريخية فى تقييم الأصول المالية ،كون هذه الطريقة وفى ظل هذه الظروف لا تستطيع أن تعطى القياس المحاسبي الدقيق لهذه الأصول وعليه تزايدت المطالبات بوجوب إيجاد البديل فى تقييم الأصول المالية بشكل يحقق القياس المحاسبي الدقيق والذى من خلاله نستطيع معرفة أثرة على ملائمة المعلومات المحاسبية.(خطاب، ٢٠٠٧، ص٢٧)

وعلى الرغم من الصعوبات التى تواجه محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس للأصول المالية إلا إنها قد تعد الطريقة الأكثر فعالية لتعكس الواقع الإقتصادى بشكل أفضل بالمقارنة مع التكلفة التاريخية ،كما أن الجدل ما زال قائمًا ما بين فعالية القياس للأصول المالية وفقًا للقيمة العادلة وبين فعاليته وفقًا للتكلفة التاريخية،وبناء عليه أوصي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن إعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى يتطلب إرتباط أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية أكثر تأثيرًا وهى(الملائمة ،والموثوقية ،والقابلية للمقارنة ،والقابلية للفهم.

وبناء على ما سبق تتناول مشكلة البحث المقارنة ما بين الإعتماد على التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة كأساس لقياس الأصول المالية وأثر ذلك على ملائمة المعلومات المحاسبية لمجموعة من البنوك المصرية فى ضوء مستويات قياس القيمة العادلة خلال الفترة من عام ٢٠١٦وحتى عام ٢٠٢٠وبالتالى يتضمن البحث متغيرات هامة:

-قياس إجمالى الأصول المالية بالتكلفة التاريخية

-قياس إجمالى الأصول المالية بالقيمة العادلة.

-الإرتباط ما بين القياس بالتكلفة التاريخية وأثر القياس على ملائمة المعلومات المحاسبية .

-الإرتباط ما بين القياس بالقيمة العادلة وأثر القياس على ملائمة المعلومات المحاسبية .

-أثر القياس بالتكلفة التاريخية على تقديرات أسعار الأسهم .

-أثر القياس بالقيمة العادلة على تقديرات أسعار الأسهم .

وبناء علية يمكن صياغة مشكلة البحث فى السؤال البحثي التالى:

هل يختلف معدل العائد على الأصول وتقديرات أسعار الأسهم وفقًا للقياس بالقيمة العادلة عنه إذا تم القياس بالتكلفة التاريخية؟

ويتفرع منه الأسئلة البحثية التالية:

ما هو أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة لقياس الأصول المالية للبنوك المصرية على ملائمة المعلومات المحاسبية؟

ما هو أثر تطبيق المحاسبة عن التكلفة التاريخية لقياس الأصول المالية للبنوك المصرية على ملائمة المعلومات المحاسبية؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة المفاضلة بين إستخدام القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية للأصول المالية وأثر ذلك على كل من معدل العائد على الأصول المالية والأثر على ملائمة المعلومات المحاسبية ممثلة فى أسعار الأسهم وبالتالى إتخاذ قرارات إقتصادية ملائمة للمستثمرين،حيث يعتمد البحث فى تقييم دقة التنبؤات فى قائمة المركز المالى من خلال التنبؤ بقيمة صافي الأصول ،ودقة التنبؤ فى قائمة الدخل من خلال التنبؤ بربحية السهم.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الإيجابي والذى يتناول تحليل الإطار النظرى لمفهوم ومكونات القيمة العادلة على المستوى الأكاديمى والدراسات التى قدمها الباحثون أو من خلال إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية التى تشجع على تبنى القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي،وذلك لإستنباط بعض العلاقات النظرية (الفروض)المتعلقة بإيجابيات وسلبيات تطبيق القياس بالقيمة العادلة والقياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية وأثر ذلك على ملائمة المعلومات المحاسبية وإنعكاس ذلك على قرارات المستثمرين.

كما يستند البحث فى نتائجه على الدراسة التطبيقية لعينة من البنوك المصرية ويتضمن تجميع البيانات اللازمة لإختبار معنوية الفروض ،وإجراء التحليل الإحصائى للوصول إلى نتائج عن المقارنة بين القياس للأصول المالية بإستخدام القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وأثرها على معدل العائد على الأصول وعلى تقديرات أسعار الأسهم كمؤشر لملاءمة المعلومات المحاسبية.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع القيمة العادلة من الموضوعات المعاصرة فى التطبيق وخاصة للبنود الرئيسية بالقوائم المالية وبخاصة بنود الأصول المالية،حيث أن إستخدام القيمة العادلة فى المحاسبة يعد من نماذج التطور الهامة حيث تؤدى إلى حدوث تغيير جوهرى فى مقومات الوظيفة المحاسبية (الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح)وما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على القوائم المالية وعلى إستمراريتها وإنعكاساتها على ملائمة المعلومات المحاسبية.

فمن الناحية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية فى توفير دليل ميدانى على أهمية الإعتماد على معلومات القيمة العادلة أوالتكلفة التاريخية لقياس الأصول الماليةوالأثر على معدل العائد على الأصول.

أما من الناحية العملية:

قياس مدى قدرة التقارير المالية المعدة على أساس مفهوم القيمة العادلة وعلى أساس التكلفة التاريخية فى تزويد مستخدمى المعلومات المحاسبية بمعلومات أكثر ملائمة،وتقدير القيمة السوقية العادلة للأصول المالية وأثر ذلك على ملائمة المعلومات المحاسبية

حدود البحث:

إعتمدت الباحثة على البيانات المتعلقة ل٩ من البنوك المصرية فى تحديد معدل العائد على الأصول المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية وأثر القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية،كما تم إستبعاد البيانات المتعلقة لبنك فيصل الإسلامى لتعذر الحصول على بيانات خاصة بتقرير مجلس الإدارة ،وتقرير مراقب الحسابات وتعذر التوصل إلى بيانات عن القوائم المالية .

فروض البحث:

فى ضوء مشكلة البحث تختبر الدراسة الفروض التالية:

الفرض الأول:

الفرض العدمي : يختلف معدل العائد على الأصول على أساس القياس بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية.

الفرض البديل:لايختلف معدل العائد على الأصول على أساس القياس بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية.

الفرض الثانى :

الفرض العدمي:تختلف تقديرات أسعار الأسهم على أساس قياس الأصول بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية.

الفرض البديل:لاتختلف تقديرات أسعار الأسهم على أساس قياس الأصول بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية.

خطة البحث:

الفصل الأول : الإطار العام للبحث

الفصل الثانى : الدراسات السابقة

الفصل الثالث : المقارنة ما بين أثر القياس بالقيمة العادلة أوبالتكلفة التاريخية للأصـــول المالية والأثر على ملائمة المعلومات المحاسبية

الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية

الفصل الخامس : الخلاصة والنتائج والتوصيات

الدراسات السابقة:

دراسة (الشامى ، ٢٠٠٠)

تناولت الدراسة المحاسبة عن الإستثمارات المالية فى ظل معايير المحاسبة المعاصرة بهدف دراسة منفعة المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة ،وقد أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أهمية مبدأ التكلفة التاريخية بإعتبارها من المبادئ الرئيسية التى يقوم عليها النموذج المحاسبي إلا أن الإعتبارات الخاصة بملائمة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمى القوائم المالية من مستثمرين ودائنين أدت إلى الخروج عن هذا المبدأ فى مواقف متعددة وخصوصاً فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأدوات المالية نظراً لإمكانية تحديد قيمتها العادلة بدرجة كبيرة من الموضوعية ،وللإعتقاد السائد بأن الزيادة فى الملائمة الناتجة عن التقرير عن القيمة العادلة لتلك الأدوات تفوق أى إنخفاض قد يحدث فى مصداقية تلك المعلومات أو إمكانية الإعتماد عليها .

وأوضحت نتائج الدراسة :

أن المعلومات المتعلقة بالربحية والقيمة الدفترية للسهم تعتبر ملائمة للمستثمرين فى الدول التى بها أسواق مالية ناشئة وأن أسعار الأسهم فى تلك الأسواق تعكس المعلومات المتعلقة بالإختلافات بين القيمة السوقية للإستثمارات وتكلفتها ،كما أن المكاسب والخسائر الغير محققة على الإستثمارات تعتبر ذات فائدة فى التنبؤ بالعوائد المالية للأسهم .

وإستخلصت الدراسة إلى ضرورة تبنى الدول التى بها أسواق مالية ناشئة لمعايير محاسبية تتطلب التقرير عن المكاسب والخسائر الغير محققة على الإستثمارات وعن القيمة السوقية العادلة لها بالتقارير المالية الدورية وذلك لوجود دلالة هامة لمنفعة تلك المعلومات للمستثمرين.

دراسة (حماد ، ٢٠٠٢)

تناولت الدراسة مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك التجارية ،وإستهدفت الدراسة تحليل نموذجى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية فى البنوك المصرية وذلك فى ضوء خاصيتى الملائمة والموثوقية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١- وجود تباين واضح بين المستجيبين حول تحديد مفهوم القيمة العادلة وكذلك وجود خلط بين مفهوم القيمة السوقية والقيمة العادلة وتوقيت تطبيق معايير القيمة العادلة على الأدوات المالية فى البيئة المصرية .

٢- وجود تباين واضح بين المستجيبين حول المفاضلة بين المعايير التى تحكم الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي للأدوات المالية .

٣- وجود تباين واضح بين المستجيبين بشأن مبررات التمسك بالقيمة العادلة بحيث تسمح للمراجعين بإمكانية إستخدام تقديرات القيمة العادلة فى التلاعب بالدخل ،أما بالنسبة لعنصر الموثوقية ثم عامل إستقرار المحاسبة بالتكلفة لفترة طويلة تختلف أهمية تلك العوامل بالنسبة للمحاسبين .

٤- وجود إتفاق بين المستجيبين فيما يتعلق بالمفاضلة بين نموذج القيمة العادلة الكامل ونموذج التكلفة التاريخية ونموذج القياس المختلط ،ويفضل غالبية المستجيبين نموذج القياس المختلط.

دراسة (دهمش وأبو زر ، ٢٠٠٦)

تهدف الدراسة إلى إجراء المفاضلة بين القيمة العادلة والقيمة التاريخية فى ضوء التطور الزمنى لمعايير المحاسبة وذلك من قبل واضعى المعايير (المجلس الإستشارى لمعايير المحاسبة الأمريكى (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)أو ما يتضمنه مبادىء المحاسبة الأمريكية

(GAAP) ،وتطرق الباحثان إلى مواضيع مهمة تتعلق بالقيمة العادلة مثل الموثوقية والقابلية لتحقيق تقديرات القيمة العادلة والإعتبارات المتعلقة بإدارة المحفظة الإئتمانية ،وقد أوضحت الدراسة بأن هناك مبررات وإنتقادات لإستخدام القيمة العادلة .

وإستخلصت الدراسة ما يلى :

إن الأمر يحتاج إلى تطوير للطريقة المحاسبية البديلة (محاسبة القيمة العادلة)لضمان أن نتائجها ستؤدى إلى تحسينات فعلية فى الممارسات المحاسبية .

دراسة (الجرف ،٢٠٠٧)

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر إستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة فى التقرير المحاسبي على دقة التنبؤات المحاسبية ،وإعتمد البحث فى تقييم دقة التنبؤات على قائمة المركز المالى من خلال التنبؤ بقيمة صافى الأصول(NAV) ،ودقة التنبؤات فى قائمة الدخل من خلال التنبؤ بربحية السهم (EPS)وذلك من خلال إستبيان يوزع على المحللين الماليين ومديرى المحافظ المالية فى بورصتى القاهرة والأسكندرية ،وبالتحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان توصلت الدراسة إلى إتفاق المحللين الماليين على إنه توجد علاقة معنويه بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافى الأصول ،وإتفاق الأطراف الرئيسية للإستبيان على إنه توجد علاقة معنويه بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية لقيمة ربحية السهم ،وإتفاق الأطراف الرئيسية للإستبيان على إن معلومات القيمة العادلة تساعد على ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الإقتصادية.

دراسة (أبو الخير ، ٢٠٠٩)

تناولت الدراسة إستخدام القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبي عن الأصول الغير مالية بالتطبيق على شركات الإستثمار العقارى ،حيث أن مشكلة إستخدام القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبي تكمن فى صعوبة الحصول على أسعار سوقية قابلة للمشاهدة للأصول الغير مالية دون تحمل تكلفة وتوصلت الدراسة الى ما يلى :

–تعتبر معلومات القيمة العادلة ملائمة لإتخاذ القرارات ولكن بصورة محددة حيث لم يكن لقيم فروق القيمة العادلة تأثير كبير على أسعار الأسهم للشركات التى تبنت القيمة العادلة .

– تختار الإدارة توقيت الإعتراف بفروق القيمة العادلة الأمر الذى يعنى أن الإدارة يمكنها إستخدام القيمة العادلة فى تطويع الربح المحاسبي .

– ترتفع درجة التقلب فى الربح للشركات التى تتبع نموذج القيمة العادلة عن الشركات التى تتبع نموذج التكلفة التاريخية .–وقد جاءت السلسلة الزمنية لأسعار السلسلة الزمنية لأسعارأسهم للشركات التى تبنت القيمة العادلة أكثر ترابطاً من السلسلة الزمنية لأسعار أسهم الشركات التى تبنت التكلفة التاريخية

دراسة (Shamkuts , 2010)

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل نظرى لمفهوم وأهمية وطرق تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى منشات الأعمال ،حيث تم عرض مفهوم وطريقة تنفيذ محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم(٣٩) وتم إجراء مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة وبين التكلفة التاريخية ،وتم الربط بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإستثمارات المالية وأزمة أسواق المالية العالمية وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة من تطبيق التكلفة التاريخية لأن القيمة العادلة تعطى معلومات محدثة أول بأول لتعكس القيمة السوقية ومن ثم زيادة الشفافية ،لكن قد تؤدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى إعطاء فرصة للإدارة للتلاعب فى المعلومات حيث أن القيمة السوقية قد لاتعكس القيمة العادلة فى حالة عدم كفاءة السوق.

دراسة (عماد ،٢٠١١)

تهدف الدراسة إلى بيان علاقة محاسبة القيمة العادلة بحدوث الأزمة المالية العالمية

وتمثلت مشكلة الدراسة فى السؤال التالى :

هل لإستخدام محاسبة القيمة العادلة فى التقييم والقياس المحاسبي للأصول والإلتزامات المختلفة علاقة بحدوث الأزمة المالية العالمية؟

وتكمن أهمية الدراسة فى تناولها لعلاقة محاسبة القيمة العادلة فى القياس المحاسبي للأصول والإلتزامات المالية بالأزمة المالية العالمية ،وإتبعت الدراسة المنهج الإستباطى والمنهج الإستقرائي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها :

ترجع مشكلات محاسبة القيمة العادلة فى عدم وجود أساس واضح أو ثابت للقياس ،ومن عيوب القياس بإستخدام محاسبة القيمة العادلة عدم الموثوقية فيها في ظل غياب السوق النشط والأسعار المعلنة ،مما يؤدى إلى زيادة حدة التقلبات فى الدخل .

حيث أظهرت محاسبة القيمة العادلة الإستخدام السئ لبعض قياسات الأصول والإلتزامات من جانب إدارة المؤسسات المالية والوحدات الإقتصادية المتغيرة .

وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي وتوفير قواعد إسترشادية للقياس المحاسبي بإستخدام القيمة العادلة حيث يؤدى ذلك إلى تقليل مساحة التقديرات الشخصية من جانب معدى القوائم المالية لتجنب المشاكل الناجمة عن إدارة الوحدات الإقتصادية .

دراسة (Christensen & Niikolaev , 2012)

تهدف الدراسة إلى معرفة ظروف وإمكانيات تطبيق محاسبة القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

إن تطبيق القيمة العادلة على الأصول المادية طويلة الأجل مثل المبانى والمعدات يقدم معلومات أقل ملائمة لمتخذى القرارات بالمقارنة مع التكلفة التاريخية لهذه الأصول ،وإن معايير الإفصاح المالى (IFRS) قدمت ميزة مهمة للشركات لم تقدمها الشركات الأخرى التى سبقتها وذلك لأنها أتاحت المجال للشركات فى أن الإختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لذلك النوع من الأصول مع الإلتزام بالثبات والإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة .

دراسة (عابد ، ٢٠١٦)

تهدف الدراسة إلى تحليل إنعكاسات تطبيق معايير المحاسبة للقيمة العادلة على سعر السهم للوحدة الإقتصادية المدرجة فى بورصة فلسطين فى ظل الأزمة المالية العالمية .

وركزت عينة الدراسة على أربع فئات هم الأكاديمين والمديرين الماليين ،المدققين الداخلين والمدققين الخارجين ووزعت ٢٠٠ إستبيانة على عينة الدراسة .

وإستنتجت الدراسة أن القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملائمة فى إتخاذ القرارات مقارنة مع القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية ،وبالتالي فإن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات .

دراسة (عباسي ، ٢٠١٩)

تهدف هذه الدرسة إلى معالجة الأصول الثابتة وطرق تقييمها ومدى إمكانية تطبيق نموذج محاسبة القيمة العادلة المستحدث بعد إعتماد النظام المالى المحاسبي لسنة ٢٠١٠ ،وهذا من خلال إستعراض المفاهيم الأساسية للقياس المحاسبي ونماذجه المكونة من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ،ومعرفة ما هى المتطلبات الواجب توافرها في البيئة المحاسبية الجزائرية للوقوف على مختلف الصعوبات التى تواجه تطبيق القيمة العادلة بالقياس ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطبيق العملى لمؤسسة سونلغاز كحالة تطبيقية .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن إستخدام القيمة العادلة يعتمد على الكثير من العوامل وتهيئة عدد من الظروف ،وأن البيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر البيئة الملائمة لتطبيق نموذج القيمة العادلة فى الوقت الراهن.

دراسة (الرزين ، ٢٠٢٠)

توضح الدراسة أن مفاهيم المحاسبة السعودية تلزم المنشات بقياس أصولها الغير نقدية بتكلفتها التاريخية مع إجازته لأسس أخري للقياس بجانب التكلفة التاريخية فى حين لا تلتزم الأطر الفكرية العالمية المختلفة للمحاسبة المالية واضعى المعايير المحاسبية بإعتماد التكلفة التاريخية أساساً لقياس الأصول والخصوم .

وقد أكد بيان المفاهيم الأمريكي على أن نظرتة للواقع الحالي تقوم على الإعتقاد بوجود عدد من الأسس للقياس وليس أساساً واحداً مع عدة إستثناءات ،كما نص مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنه ليس فى نيته إعتماد نموذج محاسبي دون الأخر (التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة).

أما ما يرد فى أدبيات المحاسبة فى أن أساس قياس الأصول فى البيئة الأمريكية هو التكلفة التاريخية فإنه يمكن عزوه إلى ما يسمى بالعرف المحاسبي(convention) وهذا العرف لم يوجده الإطار الفكرى ولا المعايير المحاسبية ولكنه وجد لأسباب عملية مثل إنخفاض تكلفتة ،وضرورة زيادة الثقة فى موضوعية المعلومات المحاسبية فى وقت كانت يكتنف قياس القيمة العادلة صعوبات كثيرة.

تركز الأطر الفكرية المختلفة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعليه فإن أساس القياس ليس مقصوداً لذاته ،وإنما المقصود أن تتوافر فى المعلومات المحاسبية الخصائص النوعية وتحديدا إمكانية الإعتماد عليها وملائمتها (reliability and relevance) وعليه فإن المقياس الأفضل هو الذي يجعل المعلومات المحاسبية تحقق أقصى إتصاف بالخاصيتين السابقتين.

دراسة (موسي ، ٢٠٢١)

تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية .

أهم ما توصلت اليه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية ،وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية .

دراسة(Wayne van &Hewlett , 2022)

توضح الدراسة المزايا والعيوب لإستخدام القيمة العادلة بالقياس ،وتهدف الدراسة إلى توضيح الفجوة ما بين تطبيق القيمة العادلة بالقياس أو عدم التطبيق من خلال تقديم تحليل لإستخدام القيمة العادلة فى بورصة الأوراق المالية بجوهنسبرج (JSE) لعينة من ٤٠ شركة خلال الفترة من ٢٠١٣وحتي ٢٠١٧.

وإستنتجت الدراسة وجود إستخدام محدود لقياس القيمة العادلة لشركات العينة ،وبالمتوسط يوجد حوالى ١٨٤ بند من الأصول والإلتزامات تطبق القيمة العادلة بالقياس كل سنة ،وأن أكثر إستخدام للقيمة العادلة بالقياس فى الخدمات المالية بنسبة ٤١٪،و للعناصر المالية و٨٠٪للأدوات المالية .

وأوضحت الدراسة أن مدخلات المستوى الأول غير متوفرة وأكثر ندرة خاصة للأصول الغير مالية ،وبالتالي فإت الإعتماد بصورة أكبر على مدخلات المستوى الثاني والثالث للقيمة العادلة ،ولذلك توصى الدراسة أن القياس بالقيمة العادلة أكثر تكلفة للتطبيق فى جنوب أفريقيا ويتطلب أيضا أحكام وتقديرات شخصية للإدارة ،وبالتالي فإن القياس بالقيمة العادلة به تحيز أكبر وممارسات أكبر لإدارة الأرباح.

التعليق على الدراسات السابقة:

١- ومما سبق تستنتج الباحثة أن هناك ندرة فى الدراسات التى تناولت أثر القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالمقارنة مع القياس بالتكلفة التاريخية فى البنوك المصرية مما يشكل فجوة فى البحث المحاسبي المتعلق بذلك ،كما لم تتناول الدراسات السابقة إختلاف معدل العائد على الأصول المالية سواء إذا تم القياس بالقيمة العادلة أو القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية قى البنوك المصرية،وهل يوجد إختلاف أم توافق ما بين تقديرات أسعار الأسهم وربحية السهم فى حالة إذات تم القياس بالقيمة العادلة أو التكلفة التاريخية للأصول المالية فى البنوك المصرية.

٢- وبالتالى فإن هذه الدراسة تحاول الباحثة تغطية جزء من هذه الفجوة البحثية من خلال إجراء دراسة تطبيقية فى تقييم ملائمة المعلومات المحاسبية ممثلة فى أسعار الأسهم ومعدل العائد على الأصول المالية فى حالة إذا تم القياس بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية للأصول المالية فى البنوك المصرية.

الإطار النظرى للبحث:

مفهوم القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية:

تتحدد جودة المعلومات المحاسبية فى إطار تأسيس وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية [(FASB) فى بيانه (SFA 2) الصادر فى سنة ١٩٨٠ الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية ومن أهمها ملائمة المعلومات المحاسبية .وتختلف طبيعة المعلومات المحاسبية وأثرها المباشر على قرارات المستثمرين بإختلاف أساس القياس المحاسبي المستخدم ،يستخدم المحاسبون العديد من أسس القياس وبدرجات مختلفة(التكلفة التاريخية ،القيمة العادلة)

وقد بادرت العديد من الهيئات المحاسبية والدولية والمحلية فى السنوات الأخيرة بالبحث عن بديل للتكلفة التاريخية لتلافى الثغرات الناتجة عن تطبيقها ،حيث توجهت أنظار كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وكذلك معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الإستثمار رقم (٣٤٥) لسنة ٢٠٠٦ نحو تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة مقياساًهاماً للإعتراف والقياس والإفصاح عند المعالجة المحاسبية للأصول والإلتزامات المالية ،والسبب الرئيسي الذى يقع خلف هذا التغيير هو الرغبة فى تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية التى تحتويها التقارير المالية مما يزيد من مقدرة المستثمرين على إتخاذ القرارات السليمة (Franklen, 2008,pp358)

وقد أثمرت هذه الجهود المشتركة على صدور معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) بعنوان قياس القيمة العادلة وقد أدى هذا المعيار إلى تدعيم عملية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة سواء بالنسبة للأصول أو الإلتزامات المالية (Peter &Kutasovic, 2010 ,pp.119).

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) القيمة العادلة على أنها :

القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل على بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .

وترى الباحثة أن أفضل تعريف للقيمة العادلة هو ما قدمة كا من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم ١٥٧ والتعريف الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك لأنها حددت تاريخ القياس للقيمة العادلة ولم تتطرق إلى القيمة السوقية بسبب مواقف ذات مصلحة خاصة بها .

أساليب ومداخل قياس القيمة العادلة:(Landsman , 2007 ,pp.19)

وقد أوضح المعيار مدخلات القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات : (أبو النصر وعبد العظيم ٢٠٢٢،ص: ١٥١)

- **مدخلات المستوى الأول** : قابل للملاحظة أو المشاهدة وعلى مستوى من الإكتمال وبالتالى توفر قدر كبير من متطلبات قياس القيمة العادلة.

- **مدخلات المستوى الثانى** :قابلة للملاحظة أوالمشاهدة ولكنها غير مكتملة بشكل فردى كمقياس للقيمة العادلة وبالتالى تتطلب إما تعديلاً على القيم السوقية التى يمكن ملاحظتها لعدم السيولة أو عدم تناسق البنود التى يتم تقدير قيمتها العادلة ، أو إستخدام نماذج لقياسات القيمة العادلة والتى تتضمن مدخلات أخرى لتحديد القيمة العادلة.

- **مدخلات المستوى الثالث:** هى مدخلات غير مشاهدة للأصل أو الإلتزام ،وتستخدم المدخلات غير المشاهدة لقياس القيمة العادلة بقدر عدم توافر المدخلات المشاهدة الملائمة ،وبالتالى يسمح بالإعتماد عليها فى المواقف التى بها نشاط سوقى محدود أو لا يوجد لها نشاط سوقى أساساً،ورغم ذلك يظل هدف قياس القيمة العادلة كما هو ، أى تقدير سعر الخروج فى تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك السوق المحتفظ بالأصل أو المدين بالإلتزام ،لهذا فإن المدخلات غير المشاهدة يجب أن تعكس الإفتراضات التى يستخدمها مشارك السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام.

وقد حدد المعيار الأمريكى رقم ١٥٧ ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وفقاً لمدخل السوق ، ومدخل التكلفة، ومدخل الدخل .(الجرف ، ٢٠٠٧ ،ص:٣٦١) ، (أبو النصر و عبد العظيم، ٢٠٢٢،ص :١٥٠) ، (المعيار الأمريكي ١٥٧ لسنة ٢٠٠٦)

مدخل السوق : Market Approach

يستخدم عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملائمة التى توفرها عمليات السوق بما فى ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة.

مدخل الدخل : Income Approach

ويستخدم عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية إعتماداًعلى أفتراض أن شركاء السوق هو السبب فى تلك المبالغ المستقبلية .

مدخل التكلفة : cost approach

ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة)

وطبقا للمعيار رقم ١٥٧ فإن إستخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً فى بعض المواقف بإستخدام أسعار إسترشادية فى سوق نشط للأصول أو الإلتزامات المماثلة،وفى مواقف أخرى فإن إستخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً،لأن نظام التقارير بالشركات يتطلب تماسك وترابط كل قدرات أساليب التقييم وإستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة .

المبررات الرئيسية لظهور القيمة العادلة :(Sterling , 1975,pp.42)

يشـــير معيار المحاســـبة الدولى رقم (٣٢) فقرة ٨٧ إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة فى العديد من القرارات المتخذة من قبل مســـتخدمى البيانات المالية إذ أنها فى كثير من الحالات تؤدى إلى : 2005 (IASB ,IAS)

١- تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.

٢- تمكين معلومـات القيمـة العـادلـة من إجراء مقـارنـات بين أدوات مـاليـة لهـا غـالبـاً نفس الخصـائص الإقتصـادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصـدارها أو شـراؤها ومن قام بذلك.

٣- توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الأدارة فى إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشـــراء أو البيع أو الإحتفاظ بأصـــول مالية وتكبد الإلتزامات المالية أو الإحتفاظ بها أو سدادها .

محددات تطبيق القيمة العادلة :

عمليا يواجه عملية تطبيق القيمة العادلة مجموعة من المحددات أهمها:

-الأسعار المدرجة ، وبالتالي يسمح بالتلاعب بتقديرات القيمة العادلة ،حيث تصبح محاسبة القيمة العادلة تحسب وفق نموذج محاسبي أى أن المؤسسات تفصح عنها وفقاً لتقديرات معينة لأسعار السوق وليس أسعار السوق الفعلية ،وهذا يعطينا نموذج متذبذب بسبب نماذج التسعير الناقصة والتقديرات الناقصة .

- وعليه فإن وجود أسعار سوق نشط فإن محاسبة القيمة العادلة تقلل من الفرص المتاحة للمديرين للتأثير على البيانات المالية بممارسة سلطتهم التقديرية على تحقيق المكاسب والخسائر من خلال توقيت مبيعات الأصول ،غير أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من فرص التلاعب عندما يتم تقديرها وفقا لنموذج محاسبي لمحاكاة أسعار السوق لأن المدير يمكن أن يؤثر على إختيار النماذج ومدخلات التقدير .

المحاســـبة عن القيمـة العادلـة ضـــمن معيـار المحاســـبـة الـدولى IFRS 13 : (أبو النصر ،عبد العظيم ، ٢٠٢٢ ،ص:١٥١) ، (السعيد والعيسي ، ٢٠٠٩).

كان لصدور المعيار الدولى :قياس القيمة العادلة (IFRS13) والذى أشتمل على العديد من الأسس والإرشادات للوصول بالقيمة العادلة ،ومن الملاحظ بالمعيار أنه حدد المستوى الأول (الأسعار المعلنة فى سوق نشط) كأفضل المستويات مدخلات تحديد القيمة العادلة ،لأنه يعتمد على قيم مباشرة يمكن الحصول عليها من السوق ،أما المستوى الثانى فيأتى بالدرجة الثانية من حيث الأفضلية لأن المدخلات تستخدم مع قيم أخرى مثل التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد القيمة العادلة ، أما المستوى الثالث فيأتى فى أدنى الترتيب من حيث الأفضلية لأنه قائم على الإفتراضات التى تضعها المنشأة للقيمة العادلة للأصل أو الإلتزام .

أوجه الشبة والإختلاف بين التكلفة التاريخية والمحاسبة عن القيمة العادلة : (صبايحي نوال ، ٢٠١١ ص:٧٤)

إن محاسبة القيمة العادلة أحدثت تغييرا نوعياً من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالى للوحدات الإقتصادية ،كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية،ومع تزايد الإنتقادات فى الأسواق المالية فى السنوات الحديثة

الناتجة عن عدم كفاية المعلومات فى القوائم المالية ،فيما يتعلق بطرق تقييم الأصول والإلتزامات سواء كان التقييم بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة العادلة كل منهما له مميزات وعيوب من خلال موضوعية عملية التقييم وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية ،وهذا التغيير المطلوب فى طرق التقييم يأتى من مستخدمى المعلومات للقوائم المالية فيما يتعلق بالنظرة العادلة للموقف المالى والأداء والتعديلات للموقف المالى والتى قد تؤدى إلى تعدد أبعاد طرق التقييم للوحدة المحاسبية .

وعن المفاضلة ما بين التكلفة التاريخية والقياس بالقيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية أوضح (Willis, 2002,pp.250) مقارنة ما بين نموذجى التكلفة التاريخية والقياس بالقيمة العادلة من خلال الجدول التالى :

التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
١-تقلل من قابلية المعلومات للمقارنة يجعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس صحيح.	١-تزيد من قابلية المعلومات للمقارنة يجعل الأشياء المتشابهة تبدو متشابهة والعكس صحيح.
٢-توفر معلومات عن الأرباح المتوقعة فى الأصول والأعباء الفعلية للإلتزامات لحظة الحصول عليها .	٢-توفر معلومات عن الأرباح المتوقعة للأصول والأعباء الفعلية للإلتزامات فى ظل الظروف السائدة .
٣-تعكس تأثيرات قرارات الحصول على الأصول أو بيعها أو تكبد إلالتزامات أو تسويتها على الأداء للمنشأة،بينما تتجاهل قرارات مواصلة الإحتفاظ بالأصل و تحمل الإلتزام .	٣-تعكس تأثيرات قرارات الإدارة لمواصلة الإحتفاظ بالأصول والتزامات بالإضافة الى قرارات الحصول على الأصول أو بيعها وتكبد الإلتزامات أو تسويتها.
٤-تعترف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات الأسعار عند البيع أو التسوية فقط.	٤-تعترف بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات الأسعار بمجرد حدوثها.
٥-تثبت المبالغ بناء على المعلومات المتاحة داخلياً عن الأسعار التاريخية دون الرجوع للبيانات للسوق الخارجية .	٥-تثبت المبالغ بناء على الأسعار السوقية الجارية وقد يتطلب الأمر تجاهل القيم السابقة مما يحدث مشاكل بالموثوقية .

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: (أبو النصر و عبد العظيم ، ٢٠٢٢، ص:١٥١)،(الرزين، ٢٠٢٠،ص:٢١٤)

إن الوظيفة الإعلامية (الإخبارية) للمحاسبة مرتبطة بمدى توصيلها لمعلومات جيدة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية ،وهذا ما يعرف بالإفصاح المحاسبي وبالتالى لابد من توافر خصائص وصفات معينة فى المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة هذه المعلومات والتقارير التى تتضمنها ،بحيث تشجع هذه الخصائص متخذى القرارات فى الإعتماد على هذه المعلومات والتقارير فى إتخاذ قراراتهم،وتسمى هذه الخصائص والصفات بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهى التى تجعل المعلومات الواردة فى القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون ،والمقرضون والدائنون وغيرهم ،فهذه الصفات من شأنها أن تجعل المعلومات الواردة فى التقارير المالية ذات جودة عالية.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB 2008) بإصدار قائمة مفاهيم رقم ٢ فى سنة ١٩٨٠ بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،أوضحت من خلالها مجموعة من الخصائص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية إضافة إلى القيود والمحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية ،وقد أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB التابعة للمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونين هذه الخصائص فى ترتيب هرمى يهدف إلى تحديد الترتيب الموضوعى للأولويات التى يستلزم توافرها فى المعلومات المحاسبية وهى :

أولاً : الملائمة Relevance

وتعرف الملائمة هى قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه ويتوقف مفهوم الملائمة للمعلومات فى الحياة العملية على متخذ القرار وبالشكل الذى يتلائم به المعلومات مع الغرض الذى أعدت من أجلة.

ولتحقيق الملائمة يفترض وجود خصائص فرعية وهى :

القيمة التنبؤية :

وتعنى إحتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالى تمكين مستخدمى المعلومات من تقدير المستقبل وتكوين صورة إحتمالية عنه ،فالمعلومه الجيدة هى التى تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته فى هذا المجال.

التوقيت الملائم :

أى وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها فى الوقت المناسب ،إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الإحتمال كبيراً فى التأثير فى قراراتهم المتنوعة ،وكلما زاد التأخر فى توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة ،ويمكن التضحية بشىء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية إتخاذ القرار تكون دائماً محددة بفترة معينة ،لذلك

فإن المعلومات الملائمة هى تلك التى تتوافر فى الوقت المناسب ولو كان ذلك على حساب الثقة فى عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة

التغذية العكسية:

إحتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الإرتدادى أو التغذية العكسية من خلال المعلومات التى ينتجها نظام المعلومات والتى تساهم فى تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام وقدرته على التكييف مع الظروف البيئية المتغيرة بإستمرار .

ولذلك يمكن القول بأن المعلومات الملائمة هى التى تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

ثانيا : الموثوقية Reliability

وهى أن المعلومات المحاسبية تعد مهمة ومفيدة إذا أمكن المحاسب الإعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الإقتصادية التى تمثلها ،وخاصة إذا ما توافر لهذة المعلومات قدر من الموضوعية الممثلة فى عدم التحيز والخلو من الأخطاء الهامة والأمانة فى إعداد هذه المعلومات .

وينظر FASB إلى الموثوقية من خلال الثقة فى القياس والتى ترتبط بمدى صدق القياس فى تمثيل ما يدعي على إنه يمثلة .

ولتحقيق الموثوقية يفترض وجود خصائص فرعية والتى حددها مجلس معايير المحاسبة الأمريكى FASB :

القابلية للتحقق:

ويتحقق ذلك عندما تحدث درجة عالية بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وهناك ثلاثة مداخل لذلك :

الأول: القياس العادل وهو ذلك القياس الذى يتم بشكل مستقل عن الشخص الذى يقوم بذلك القياس.

الثانى: وهو أن القياس العادل هو الذى يعتمد على دليل موضوعى ،فالتحقق من صحة المعلومات المحاسبية تصبح ممكنة عندما يوجد دليل موضوعى يمكن الإعتماد عليه وصعوبة هذا المدخل فى أن إختيارالدليل الموضوعى الذى يتم إستخدامه يمكن أن يتم إختياره بصورة شخصية متحيزة.

الثالث: أنه يمكن التحقق من صحة القياس عندما يمكن أن يقوم به شخص خبير ومؤهل ويصل إلى نفس النتيجة.

الصدق فى العرض:

لكى يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية فى إتخاذ القرارات يجب أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة وقد عرف FASB الصدق في العرض وجود تطابق ما بين الأرقام من ناحية وبين الموارد والأحداث التى تنتج هذه الأرقام من ناحية أخرى.

الحيادية :

تعنى غياب التحيز المقصود لإنجاز أهداف محددة مسبقاً أو التحريض على سلوك معين ،أى أن المعلومات المحاسبية لا يجب أن تكون منحازة إلى طرف معين بل يجب أن تكون معدة بشكل شمولى وعام ويستفيد منها جميع الفئات المستخدمة دون أى تحيز .

وسوف يتم التركيز فى البحث على خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية وذلك من خلال دراسة أثر القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية للأصول المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية .

العوامل التى تؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية :

أولاً:دقة التنبؤ المحاسبي :

تتضح أهمية التنبؤ بشكل واضح فى أهمية المعلومات المحاسبية المستقبلية الناتجة من عملية التنبؤ وبصفة خاصة الأثر الجوهرى على ملائمة المعلومات المحاسبية والتى تمكن متخذى القرارات الإقتصادية من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية والتمويلية بشكل سليم ،إضافة إلى أن التنبؤ المحاسبي يساعد فى تخفيض درجة عدم التأكد ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل .

ثانياً : ربحية السهم والأثر على ملائمة المعلومات المحاسبية:

وذلك بالإعتماد على مجموعة من النماذج للقياس المحاسبي للقيمة العادلة والتى تمكن من قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية بإعتبارها واحدة من أهم أنواع الأصول المالية ومن هذه النماذج :

- نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدى
- نموذج القيمة الحالية لفرص النمو
- نموذج مضاعف الربحية
- نموذج تقييم الأرباح
- نموذج التدفق النقدى
- نموذج والتر

ومن ضمن العوامل الفرعية الأخرى التى تؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية :

١. الدقة والتحديد تزيد من الملائمة لكن لا تزيد من درجة الإنتباه للتأثيرات.

٢. تخفيض الوقت يزيد من درجة الملائمة

٣. الوقت : إحترام حدود الزمن

٤. شكل المعلومة : الجانب الذاتى أكثر من الموضوعى

٥. الشمولية : تمام وكمال المعلومات

ماهى الأصول المالية وأنواعها وخصائصها والأعتراف والقياس المحاسبي للأصول المالية. (المعيار المحاسبي الدولى ٣٩،) ، (الرزين، ٢٠٢٠،ص:٢١٤)

وضح معيار المحاسبة الدولى (٣٩) أن الأصل المالى قد يكون :

١- نقدا أو

٢- حق تعاقدى لإستلام نقدا وموجودات مالية أخرى من منشأة أخري.

٣- أو حق تعاقدى لتبادل الأدوات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط مواتية أو

٤- أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى .

فى حين أكد بيان مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (١٤٠) فى الفقرة ٧٣ فيما يختص بعملية التوريق على أن الأصول المالية هى القروض العقارية وقروض السيارات والمستحقات التجارية ،بالإضافة إلى بطاقات الإئتمان المستحقة وغيرها من الحسابات التى تدور ضمن هذا المجال .

وكذلك الأمر بالنسبة لمعيار المحاسبة الدولى رقم(١) فى الفقرة ٦٦ منه حيث أنه ركز على ضرورة جعل الأصول المالية ضمن العناصر الأساسية التى يجب أن تحتويها الميزانية العمومية فى صلبها وكحد أدنى .

كما تطرق معيار المحاسبة الدولى(٣٩) إلى وجود أربعة فئات من الأصول المالية كما يلى :

١- الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة .

٢- الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

٣- القروض والذمم المدينة التى أحدثتها المنشأة .

٤- الأصول المالية المتوفرة للبيع.

وفى تقرير رفعه مجلس محافظى النظام الإحتياطى الفيدرالى إلى الكونجرس الأمريكي فى عام ٢٠١٠ أكد فيه على أن هناك العديد من فئات الأصول المالية والتى تمثل جزءاً كبيراً من نشاط التوريق وهى:

١- الرهون العقارية السكنية المطابقة للمواصفات .

٢- الرهون العقارية التجارية .

٣- بطاقات الإئتمان .

٤- قروض السيارات وعقود الإيجار .

٥- القروض الطلابية.

٦- القروض المصرفية التجارية والصناعية ،أو إلتزامات القروض المضمونة.

٧- قروض المعدات والإيجارات .

٨- قروض تاجر المخططات.

٩- الأوراق التجارية المدعومة بالأصول : ويمكن القول بأن الأوراق المالية المضمونة بأصول مالية هى أدوات يتم تداولها وتكون مضمونة بأصل مالى له عائد أو إيراد تملكه الشركة المصدرة أو مضمونة بمجموعة من المستحقات ،وتتميز هذه الأوراق المالية بعائد مرتفع مما يجذب المستثمرين الذين لديهم إستعداد لتحمل مخاطر الإئتمان

١٠- قياس الأصول المالية : (المعيار المحاسبي الدولى ٣٩،) ، (الرزين، ٢٠٢٠ ، ص:٢١٤):

ونجد أن معيار المحاسبة الدولى (٣٩) صنف الأصول المالية إلى أربعة فئات ولكل من هذه الفئات أسلوب القياس الذى يتناسب معها فى الجدول التالى :

أنواع الأصول المالية وأسلوب القياس المناسب لكل منها : (IAS 39)

نوع الأصل المالى	القياس المعتمد بموجب معيار المحاسبة الدولى(٣٩)
١- الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة	بموجب القيمة العادلة وهو غير قابل للتغيير لاحقاً،حث يبقي الأصل المالى ضمن هذا التصنيف حتى يتم بيعها على أن تسجل التغيرات بالقيمة العادلة ضمن بنود قائمة الدخل .
٢- الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	القياس الأولى بموجب القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ، أما القياس اللاحق فيكون بموجب التكلفة المستهلكة Amortized Cost وبإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ولا يعترف بالتغيرات بالقيمة العادلة .
٣- القروض والذمم المدينة االتى أحدثتها المنشأة	القياس الأولى بموجب القيمة العادلة مضافاً إليه تكاليف المعاملة ،أما القياس اللاحق فيكون بموجب التكلفة المستهلكة مع إجراء إختبارات إنخفاض القيمة ولا يعترف بالتغيرات بالقيمة العادلة .
٤- الأصول المالية المتوفرة للبيع	القياس الأولى بموجب القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ،وكذلك القياس اللاحق بموجب القيمة العادلة حيث يعترف بالمكاسب والخسائر مباشرة ضمن قائمة التغيرات فى حقوق الملكية والدخل الشامل ، تحت مسمى إحتياطى إعادة التقييم أو مكاسب وخسائر حيازة غير محققة إلا فى حالة بيع الأصل المالى أو إنخفاض قيمته يتم الإعتراف بالمكاسب والخسائر ضمن قائمة الدخل .

المصدر :(الباحثة بالإعتماد على معيار المحاسبة الدوالى رقم ٣٩).

المقارنة بين أثر تطبيق المحاسبة عن التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للأصول المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية:

ويمكن إجراء المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الأثر على خصائص المعلومات المحاسبية كما يلي (عبد العظيم ،أبو النصر ،٢٠٢٢،ص:١٥١)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
الملائمة	غير صالحة للقياس فى حالة التضخم ، حيث تقدم معلومات غير ملائمة ولا تتمتع بخاصية التوقيت الزمنى المناسب مما يجعل قدرتها على التنبؤ والتقييم محدودة فهى تعجز عن تقديم معلومات عن المخاطر المحتملة	تمتاز بالملائمة لأنها تأخذ فى الحسبان التغير فى الأسعار وبالتالي يتحقق عامل التوقيت الملائم وكذلك القدرة على التنبؤوالتقييم الإرتدادى حيث إن لديها القدرة على التأقلم مع أعمال إدارة المخاطر
الموثوقية	يتميز القياس وفقاً للتكلفة التاريخية بالموثوقية لإعتماده على أحداث واقعية مما يجعلها أكثر موضوعية في القياس وكذلك إعتمادة على المستندات التى تثبت وقوع الحدث الإقتصادي والمالى وهذا يجعل من الصعب التلاعب بسبب عدم وجود أي تقديرات أو إجتهادات شخصية وبالتالي تسهل المساءلة والرقابة عن طريق الرجوع للبيانات والمستندات	هى الأكثر موثوقية فى ظل وجود سوق نشطة ولكن فى حال عدم وجودسوق نشطة يتعذر الوصول للسعر السوقي ويتم اللجوء إلى التقديرات مما يقلل من الموثوقية للقياس بالقيمة العادلة وهذا يجعلها أقل واقعية وموضوعية فى القياس مما يؤدى إلى صعوبة مساءلة الإدارة لأنها تبني أعمالها على تقديرات وإجتهادات شخصية غير موثقة.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
القابلية للفهم	تتمتاز بالبساطة وسهولة التطبيق والفهم لدى مستخدمى المعلومات المحاسبية ،أي أنها قابلة للتفسير بوضوح	تعتبر معقدة وغامضة وذات طرق قياسية مختلفة حيث يجب توافر شروط لتحديدها وبالتالى لا يمكن فهمها من قبل العديد من المستخدمين
القابلية للمقارنة	لا تعطى معلومات دقيقة عند المقارنة وذلك بسبب توفير معلومات عن العوائد المتوقعة للأصول مما يضعف من قابلية المعلومات للمقارنة. مثلا نجد حدوث إخلال بمبدأمقابلة الإيرادات بالنفقات وذلك عن طريق مقابلة نفقات ماضية مع إيرادات حالية	تقدم معلومات دقيقةعند المقارنة وذلك عن طريق توفير بيانات عن العوائدالمتوقعةمن الأصول مما يحسن من قابلية المعلومات للمقارنة . مثلا نجد حدوث توافق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات عن طريق مقابلة النفقات الحالية مع الإيرادات الحالية

المعالجة المحاسبية الأصول المالية بالقيمة العادلة بالبنوك التجارية (المعيار المحاسبي الدولى ٣٩) ، (عواد ،دنيا ، ٢٠١٢،ص:٨٥٩)، (Bahat, 2008,pp.1)

الإستثمارات المالية فى البنوك التجارية :

تعتبر الإستثمارات المالية فى البنوك التجارية أحد ركائز العمل المصرفي لتحقيق العوائد وقد صنف معيار المحاسبة الدولى(IAS 39) الإستثمارات المالية إلى :

- الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة وهى الإستثمارات المقتناة بغرض إعادة بيعها بشكل نشط لتحقيق أرباح .
- الإستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق وهى الإستثمارات المالية التى تنوى البنوك الإحتفاظ بها مع توافر المقدرة على عدم بيع هذه الإستثمارات فى المستقبل ووفقاً لشروط معينة .

- الإستثمارات المالية المتاح للبيع وهى الإستثمارات المالية التى لا تضيف قيمة ضمن أى من النوعين السابقين .

وقد أكدت كافة معايير المحاسبة الدولية على ضرورة أن تفصح البنوك عن معلومات تفصيلية عن الإستثمارات المالية للمنشأة بما يمكن مستخدمى القوائم المالية من تقييم هذه الإستثمارات وكذلك تحديد طبيعة ونطاق المخاطر المتعلقة بها فى تاريخ الإقفال .

– وبصدور معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 13)خفض عدد فئات التصنيف للأصول المالية إلى نوعين فقط هما :

١– الأصول المالية بالقيمة العادلة ويتم قياس جميع الإستثمارات لأدوات الملكية بالقيمة العادلة

٢– الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة ويتم قياس إستثمارات أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة مع ضرورة توافر شرطين هما :

- أن يتم الإحتفاظ بالأصول للحصول على تدفقات نقدية مستقبلية وفقاً لنموذج الأعمال المطبق .
- هناك تواريخ محددة للتدفقات النقدية المحصلة لأصل الدين وعوائده وفقاً للشروط التعاقدية.

دقة التنبؤات المحاسبية كمؤشر لملائمة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالمحاسبة عن القيمة العادلة: (الجرف ، ٢٠٠٧،ص:٣٤١)،(Lee, 2006,pp.665)

تحليل العلاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة والتنبؤات المحاسبية (الجرف ، ٢٠٠٧)،(lee, 2006,pp.665)

إن المؤشرات والتنبؤات التى تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدى إلى تشوهات فى عملية قياس الأداء ،وذلك لعدم الأخذ بالإعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار والذى يؤدى إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالى للمنشأة ومركز الأداء الخاص بها .

كما أن التغير فى مستويات الأسعار له تأثير مباشر على المؤشرات والتنبؤات المحاسبية ،حيث يؤدى إلى صعوبة وعدم دقة إحتساب المؤشرات والتنبؤات ،وذلك عندما يتم شراء بعض الموجودات فى فترات بأسعار مختلفة ويتم إدراجها بالتكلفة التاريخية دون أن يتم تعديها لتتلائم مع تغيرات الأسعار .

يعد مبدأ التكلفة التاريخية حجر الأساس فى إعداد البيانات المالية فيفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التى تحدث على قيمة الموجودات ،وهذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التى تظهر فى تلك البيانات ،إذ نجد مثلاً الأرقام التى تظهر فى قائمة الدخل مثلا تعبر عن أنشطة بقيم أقرب

ما تكون لأسعارها الحاضرة ،بينما تعد الأرقام التى تظهر فى الميزانية بشأن موجودات ومطلوبات الوحدة الإقتصادية وحقوق الملكية فيها بالتكلفة التاريخية ،وبالتالى فإن المؤشرات والتنبؤات المحاسبية التى تربط بين بيانات قائمة الدخل وبيانات قائمة المركز المالى من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الإتساق أو التجانس مما يفقدها للموضوعية والمصداقية ولاسيما خلال ظروف التضخم الإقتصادى .

كما أن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة يحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع الإقتصادى للوحدة الإقتصادية ،كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتى تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين فى إدارة وقياس المخاطر وتحديد مقدار رأس المال الذى يجب توظيفة فى الإستثمارات المناسبة ،وإتخاذ القرارات الإقتصادية المناسبة وإجراء التنبؤات المحاسبية الدقيقة .

كما أن إستخدام القيمة العادلة لإعادة تقييم الأصول والإلتزامات يوفر قياس أفضل للدخل والمركز المالى للشركة وتحسين المؤشرات المالية ((Henderson &Goodwin ,1992,pp.75

فعلى الرغم من الصعوبات التى تواجه محاسبة القيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الإقتصادى بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية وهذا ما أكده (Astanertik , 2009,pp.17)

ربحية السهم كمؤشر لملائمة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالمحاسبة عن القيمة العادلة(أبو الخير ، ٢٠٠٩،ص:٢٥٧)

تعددت نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة والتى تمكن من قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية بإعتبارها أحد أهم أنواع الأصول المالية والإنعكاس المباشرعلى ملائمة المعلومات المحاسبية .

وقد أوضحت العديد من الدراسات أنه يمكن قياس القيمة الحقيقية العادلة للأسهم العادية بإستخدام نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة ،وأن قياس القيمة العادلة للأسهم العادية يوفر معلومات محاسبية ملائمة عن ربحية السهم تعكس حقيقة أداء الوحدات الإقتصادية .

وفى ضوء ذلك يمكن توضيح نماذج قياس محاسبي للقيمة العادلة :

١-نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدى :

يستخدم فى تقييم الأسهم العادية لأن التوزيعات تعد الأساس فى توزيع القيمة العادلة للأسهم ،ويسمى التحليل الأساسي لأنه يهدف إلى إيجاد قيمة السهم العادية المتمثلة بجمع القيمة الحالية لسلسلة زمنية متنامية من توزيعات الأرباح المستقبلية وفقا للصياغة التالية : (Besley &Brigham, 2005, pp. 343)

$$V = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{Dt}{(1+K)^4}$$

حيث أن :

V = القيمة العادلة للسهم (القيمة الحقيقية للسهم)

Dt = مقسوم الأرباح المستقبلية للفترة t

K = معدل العائد المطلوب

يتسم نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدية بالسهولة إلا أن الصعوبات التطبيقية تتمثل دقة التنبؤ بمقسوم الأرباح النقدى إلى أجل غير محدود ،وأن القيمة الحالية لسعر السهم الحالى في الأجل البعيد تساوى صفر

(Ross et al,2002)

٢- نموذج القيمة الحالية لفرص النمو : (أبو الخير، ٢٠٠٩)

يعتمد على طبيعة العلاقة بين الأرباح المستقبلية والفرص الإستثمارية المتاحة لأن الزيادة فى الأرباح المستقبلية ترتبط بمدى توفر الفرص الإستثمارية المتاحة ،نسبة لأن الفرص التى لها قيمة حالية موجبة تجعل زيادة سعر السهم تعكس كافة الحقائق للأستثمارات المخططة ،والتى توفر معدل عائد متوقع أكبر من معدل العائد المطلوب نتيجة لزيادة المنافع المتحققة من تلك الإستثمارات وفقاً للقيمة الحالية لفرص النمو ،وفى هذه العلاقة قرار المبادلة بين توزيع الأرباح وإحتجازها يتحدد بإتجاه الإدارة نحو الفرص الإستثمارية المتاحه أمامها .

٣-نموذج مضاعف الربحية :

يتم حسابه لمعرفة القيمة التى يكون المستثمر مستعداً لدفعها للحصول على سهم الوحدة الإقتصادية ،ويحسب هذا المضاعف من خلال سعر السهم السوقى على ربحيته ،وأن المستثمر مستعداً لدفع سعر السهم أضعاف ربحيته ،أما إذا كانت نسبة مضاعف الربحية معروفة مسبقاً وتم ضربها بقيمة الأرباح المتوقعة على السهم فى الفترة القادمة يمكن الحصول على تقدير ما تكون عليه قيمة السهم العادلة فى السوق المالى ويمكن صياغة النموذج من خلال المعادلة الأتية :

$$K = Rfr + B\ (Rs + Rfs)$$

حيث أن :

K = معدل العائد المطلوب

Rfs = المعدل الخالى من المخاطر

Rs = معدل العائد السوقي للسهم .

B = معامل بيتا

يعتبر العائد الخالى من المخاطر هو العائد على ورقة مالية ذات دخل ثابت تصدرها جهه حكومية قادرة على سداد ماعليها من إلتزامات تجاه حامل الورقة .

ويقاس معدل العائد السوقى للسهم Rs وفقا للصياغة التالية :

$$Rs = \frac{P0-P1+d4}{P1}$$

حيث أن :

P0 = سعر الإغلاق

P1 = سعر الإفتتاح

D4 = توزيعات الربح للسهم الواحد .

ويمثل معامل بيتا B مقياس للمخاطر المنتظمة فى محفظة الإستثمار ،فكلما أرتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على أداء أفضل للمحفظة المالية محل التقييم ويقاس معامل بيتا وفقا للصيغة التالية :

$$B = Cov\frac{(Rs\ Rm)}{\text{ɒ}Rm}$$

حيث أن :

Cov (Rs Rm) = التباين المشترك (معامل الإرتباط بين العائد x والإنحراف المعيارى لعائد الورقة Xوالإنحراف المعيارى لعائد السوق.

Rs = العائد السوقى للسهم الواحد

Rm = العائد على محفظة السوق

ɒ Rm = معامل التباين للعائد السوقى للسهم .

معامل بيتا هو مقياس إحصائي للمخاطر المنتظمة وهى المخاطر الشائعة لجميع الأوراق المالية فى السوق ،ويقيس معامل بيتا حساسية عائد الأوراق المالية تجاه عائد المحفظة فى السوق أو القطاع ،وهو مقياس لتوافق حركة عائد ورقة معينة مع عائد مجموعة من الأوراق المالية فى السوق أو القطاع والتى تشكل محفظة السوق ،تعتمد قيمة بيتا على العلاقة التاريخية بين معدل عائد الورقة المالية ومعدل العائد على محفظة السوق أو القطاع التى تنتمى إليه الورقة المالية وإحصائيا،ويمثل التباين المشترك بين عائد الورقة المالية والعائد على محفظة السوق ويمكن تقسيم قيمة الأسهم العادية حسن نتائج معامل بيتا إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

١- المرتفعة : الأسـهم التى تكون قيمة معامل بيتا لها أكبر من الواحد وهذه الأسـهم مخاطرها أعلى من معدل مخاطرة السـوق وأن أداء السـوق يكون جيد عندما يكون السـوق فى حالة إزدهار.
٢- المعتدلة : الأسهم التى تكون قيمة معامل بيتا مساواً للواحد وهذه الأسهم مخاطرها متماثلة مع معدل مخاطرة السوق .
٣- المنخفضـــة: الأســـهم التى تكون قيمة معامل بيتا لها أصـــغر من الواحد وهذه الأســـهم مخاطرها أقل من معدل مخاطرة السوق وأن أداء السوق لا يكون جيد عندما يكون السوق فى حالة إنتعاش .

تقييم منفعة الإعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأثرها على ملائمة المعلومات المحاسبية :(أبو الخير، ٢٠٠٩،ص:٢٥٧)

الإعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة :

إن المعلومات فى ظل القيمة الســـوقية العادلة أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن إســـتخدام التكلفة التاريخية وذلك نتيجة للحاجة المستمرة إلى المعلومات التى تكون أكثر صحة من القرارات المستقبلية .

إن زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية لمتخذ القرار تتم من خلال زيادة إســـتخدام القيمة العادلة ويكون ذلك مصـــحوبا بنقص فى مصـــداقيتها ،وإن الأمر يســـتوجب تعزيز معلومات القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفقاً للقيمة العادلة وبذلك تزداد ملائمة المعلومات المحاسبية وفى الوقت نفسه يتم الحفاظ على خاصية الموثوقية .

إن التوجه الثالث هو التوجه الذى إعتمده مجلس معايير المحاسبة الدولية عند إصدار معاييره ،إذا لم يقم بإلغاء إعتماد التكلفة التاريخية فى العديد من المعايير المصـدرة ،وفى الوقت نفسـه أعطى مجالاً واسعاً لإعتماد القيمة العادلة للعديد من بنود كشف الدخل وقائمة المركز المالى.

تقييم منفعة الإعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة :

إن التطبيق السليم للقيمة العادلة يحقق مزايا كبيرة تنعكس أثارها على عملية الإبلاغ المالى مما يساهم فى تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من حيث قدرتها على تحقيق خاصية التمثيل الصادق والعادل لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالى .

وإن التطبيق السليم لمحاسبة القيمة العادلة يساهم فى جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لمستخدمى القرارات وتعمل على زيادة درجة التأكد وتقليل درجة عدم التأكد فيما يختص بدائل القرارات وتساهم كذلك فى تعزيز ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

وعلى الرغم من مزايا الإعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة إلا أن هناك مشكلتين أساسين تمنعان من تحقيق هذه المزايا وهما :

١- مشكلة التعارض مع الإطار الفكرى للمحاسبة :إعتمد هذا المنهج فى القياس المحاسبي على نموذج قياس مختلط يتمثل فى قياس بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة وبعضها الأخر ومعظم الإلتزامات يقاس بالتكلفة وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات فى المحاسبة أو عدم الإتساق فى المعالجة المحاسبية .
٢- مشكلة سوء تطبيق هذا المنهج :يترتب على التطبيق الغير سليم لهذا المنهج سلبيات قد تؤثر فى مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة لمستخدمى هذه المعلومات ،لأن إستخدام تقديرات القيمة العادلة له مخاطر كبيرة على البيانات المالية وعلى مدى ملائمتها وموثوقيتها وعلى الرقابة عليها .بسبب إستخدام الأحكام الشخصية للإدارة فى تقديرها.

وعند مناقشة المشكلتين السابقتين يمكن تقديم الحلول والتبريرات الآتية :

١- إن مشكلة القياس المحاسبي على نموذج قياس مختلط ليست جديدة فى التطبيق المحاسبي لا سيما فى ظل شيوع إستخدام مفهوم المقاييس المتعددة فى الإفصاح عن قيم معظم البنود المدرجة فى القوائم المالية ويمكن تقليل أثر هذه المشكلة من خلال الإفصاح الإضافى بالقيمة العادلة للبنود المقاسه بالتكلفة التاريخية وبذلك تصبح البيانات المالية مقاسه بالقيمة العادلة دون أن يتم التخلى عن التكلفة التاريخية .
٢- إن مشكلة سوء تطبيق المنهج المزدوج يمكن تلافيها وتخفيض أثارها إلى الحد الأدنى من خلال الدور الحكومى القائم على إنشاء جهاز حكومى يمتاز بالإستقلالية المالية والإدارية عن الشركات العاملة فى الإقتصاد ،ويتولى هذا الجهاز مسئولية الإعلان الدورى عن القيمة السوقية العادلة لكافة السلع ومستلزمات الإنتاج التشغيلية والرأسمالية المتداولة فى القطاعات الإقتصادية المختلفة ،وأن هذا الإعلان يراعى إختلاف القيمة العادلة زمنياً

ومكانياً ،إن وجود هذا الجهاز الحكومى يساهم فى تعظيم منافع المنهج المختلط من خلال الإفصاح عن معلومات وبيانات محاسبية جديدة لم تتضمنها القوائم المالية التقليدية من قبل والإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية فضلاًعن الإفصاح عن الأثار التى تظهر فى البيانات المحاسبية بسبب التغيرات العامة فى مستوى الأسعار.

أهداف الدراسة التطبيقية وتنظيمها :

الهدف الأساسي من الدراسة التطبيقية هو معرفة أثر القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية ،والأثر على إتخاذ قرارات إقتصادية ملائمة للمستثمرين ،وقد إعتمدت الباحثة فى الدراسة على المقارنة بين عينة من البنوك المصرية التى تطبق المحاسبة عن القيمة العادلة والتكلفة التاريخية فى تقييم الأصول المالية ,

وإعتمدت الباحثة فى الدراسة التطبيقية على التطبيق العملى على مجموعة من البنوك المصرية المقيدة فى سوق الأوراق المالية وأيضاً على المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧ الصادر عام ٢٠٠٦ الذى إعتمد عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية بصورة شبه تامة فى إصدار مشروع دولى للقيمة العادلة والذى طرح للتعليق فى مايو ٢٠٠٩ وأيضاً على المعيار المحاسبي الدولى رقم ١٣ المحاسبة عن القيمة العادلة ,

وفى بداية الدراسة التطبيقية توضح الباحثة أهداف الدراسة التطبيقية وتنظيمها ،وتنتقل الباحثة بعد ذلك إلى الإشارة إلى فروض الدراسة ثم تحديد مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة وإجراءات ومصادر الحصول على البيانات وتحليلها بإستخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج (IBM SPSS STATISTICS25)

لتحليل متغيرات الدراسة المستقلة (فرضيات الدراسة)وإختبارها ، بالإضافة إلى إستخدام نموذج الإنحدار الخطى المتعدد وتحديد معامل الإرتباط ما بين المتغير المستقل والمتغير التابع لفرضيات الدراسة ،وأخيرا إستخلاص النتائج ومناقشتها .

فروض الدراسة التطبيقية :

الفرض الأول :

الفـرض العـدمي: يختلـف معـدل العائـد علـى الأصـول الماليـة علـى أسـاس القيـاس بالقيمـة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية .

الفـرض البـديل:لايختلـف معـدل العائـد علـى الأصـول الماليـة علـى أسـاس القيـاس بالقيمـة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية .

الفرض الثانى :

الفـرض العـدمي:تختلـف تقـديرات أسـعار الأسـهم علـى أسـاس قيـاس الأصـول الماليـة بالقيمـة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية .

الفـرض البـديل:لا تختلـف تقـديرات أسـعار الأسـهم علـى أسـاس قيـاس الأصـول الماليـة بالقيمـة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية .

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكـون مجتمـع الدراسـة مـن ٩ مـن البنـوك المصـرية المسـجلة والتـى يـتم تـداول أسـهمها فـى بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من سنة ٢٠١٦ وحتى سنة ٢٠٢٠ .

وقـد تـم الحصـول علـى التقـارير الماليـة السـنوية الكاملـة وتقريـر مجلـس الإدارة ،وتقريـر مراقـب الحسـابات خـلال مـدة الدراسـة المحـددة وبالتـالى تـم التوصـل إلـى بيانـات عـن أسـعار الأسـهم وربحيـة السـهم وكميـات وقـيم التـداول والقيمـة العادلـة للأصـول الماليـة ،والتكلفـة التاريخيـة للأصـول الماليـة ، وصـافى الـربح وحقـوق الملكيـة وغيرهـا مـن المعلومـات وقـد تـم إختيار عينة من ٩ من البنوك المصرية وفقا للشروط الأتية :

١. تـوافر بيانـات عـن البنـوك تتعلـق بتـاريخ إصـدار القـوائم الماليـة وأسـعار الأسـهم والقيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية .
٢. أن تكـون عملـة القيـاس والإفصـاح بالقيمـة العادلـة والتكلفـة التاريخيـة للأصـول والإلتزامات المالية هى الجنية المصرى .
٣. تـم إسـتبعاد البيانـات المتعلقـة لبنـك فيصـل الإسـلامى لتعـذر الحصـول علـى بيانـات خاصـة بتقريـر مجلـس الإدارة وتقريـر مراقـب الحسـابات وتعـذر التوصـل إلـى بيانـات عن القوائم المالية .

مصادر الحصول على البيانات :

للحصول على بيانات الدراسة ،تم الحصول على التقارير المالية لبنوك العينة من خلال مواقع البنوك للحصول على التقارير المالية ومن هذه المواقع :

موقع مباشر مصر ،موقع البورصة المصرية ،موقع INVESTING

ومن خلال هذه المواقع تم التعرف على البنوك محل الدراسة وعلى مجموعات الأصول المالية التى تم تقييمها بكل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية ,

وتمثلت القوائم المالية محل الدراسة الفترة من عام ٢٠١٦ وحتي عام ٢٠٢٠ لمدة ٥ سنوات ,وبعد الحصول على التقارير المالية للبنوك تناولت الباحثة بالدراسة التقارير المالية وعلى الأخص تقرير مراقب الحسابات ،قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والإيضاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية .

توصيف وقياس متغيرات الدراسة :

تتكون متغيرات الدراسة من :

المتغير المستقل الأول:القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية financial assets FV المتغير المستقل الثانى: القياس بالتكلفة التاريخية للأصول BV financial assets

المتغير التابع : ملائمة المعلومات المحاسبية ممثلة فى أرباح الاسهم p

المتغيرات الرقابية: ربحية السهم EPS،القيمة الدفترية للسهم BV،مؤشر البورصة INDEX

P : سعر السهم فى السوق

FV1 : القيمة العادلة للأصول المتغير المستقل

EPS : ربح السهم متغير رقابي

BV : القيمة الدفترية للسهم متغير رقابى

INDEX : مؤشر البورصة متغير رقابى

نماذج الدراسة:

النموذج الأول (للفرض الأول)

$P=B_0+B_1$ FV financial assets $+B_2$ size $+B_3$ EPS+E

النموذج الثانى (للفرض الثانى)

$P=B_0+$BV financial assets $+B_2$ size $+B_3$ EPS+E .٤

E = الخطأ العشوائي

التحليل الإحصائي

نتائج إختبارات الفروض :

إختبار الفرض الأول :

الفـرض العـدمى :يختلـف معـدل العائـد علـى الأصـول علـى أسـاس القيـاس بالقيمـة العادلـة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية ,

الفـرض البـديل:لايختلـف معـدل العائـد علـى الأصـول علـى أسـاس القيـاس بالقيمـة العادلـة عنـه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية ,

إختبار الفرض الاول بالإعتماد علي:

أولاً: قيـاس الأصـول الماليـة بالتكلفـة التاريخيـة لمجموعـة مـن بنـوك العينـة وتـم التوصـل إلي الربح الناتج من تطبيق التكلفة التاريخية من خلال المعادلة التالية:

العائد على الأصول المالية = صاقى الربح / الأصول المالية بتكلفتها التاريخية

وفيما يلي جدول رقم (١) يوضـح معدل العائد على الأصـول المالية فى حالة اذا تم القياس بالتكلفة التاريخية لكل مفردات العينة محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٦وحتي عام٢٠٢٠

إسم البنك	السنة	التكلفة التاريخية للأصول المالية	صافى الربح	معدل العائد على الأصول المالية
البنك التجارى الدولى	٢٠١٦	٢٠٩٤٠٢٩٣٥	٦٠٢٣٢٦٦	,٠٢٨٧٦٤
	٢٠١٧	١٩٢٨٨٨٨٩٣	٧٥٣٩٦٠٥	,٠٣٩٠٨٧٨١٣
	٢٠١٨	٢٣٩٦٥٢٣٩٤	٩٥٨١٩٩٤	,٠٣٩٩٨٢٨٨٥
	٢٠١٩	٢٦٧٤٥٢٨٥٤	١١٨٠٠٩٩٥	,٠٤٤١٢٣٦٤٦
	٢٠٢٠	٢٨٨٤٣١٨٨٩	١٠٢٣٦٣٢٣	,٠٤١٢٠٣٧٤
البنك المصرى الخليجي	٢٠١٦	١٨٥٣٩٨٣٢٤٩٤	٤٠١٥٠١١٧٧	,٠٢١٦٥١٣٨
	٢٠١٧	٣٤٥٣١١٤٥٣٥٥	٤٨٠٣٢٤١٧٨	,٠١٣٩٠٩٨٨٣
	٢٠١٨	٣٨٢٩٩٢٥٤١٠٩	٥٦٠٣٢٥١٠٣	,٠١٤٦٣٠١٨٣
	٢٠١٩	٣٤٥٦٦٤٦٣٥٠٩	٦٠١١٣٣١٢٢	,٠١٧٣٩٠٦٤٦
	٢٠٢٠	٣١٠٤٤٩٦٣٦٢٠٧	٦٢٤٨٨٢٧٢٧	,٠٢٠١٢٨٣١٢
البنك المصرى لتنمية الصادرات	٢٠١٦	٦٩٢١٢٣٨٢٧	٣٥٤٣٩٢٧٣١	,٥١٢٠٣٦٦
	٢٠١٧	٢٢٤٣٨١٩١١٥٨	٥٤٠٠٧٤٥٣٠	,٠٢٤٠٦٩٤٣٣
	٢٠١٨	٢١١٩٢٦٢٦٨٦	٧٩٠٣٢٧٣٨٧	,٣٧٢٩٢٥٦٣٧
	٢٠١٩	١٧٢٦٨٨١٤٦٠	١١١٦٥٥٩٢٤١	,٦٤٦٥٧٥٤٩٩
	٢٠٢٠	١٥٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٢٣٦٦٤٣٧١	,٧٢٤٩٤٤٧٥٥
بنك أبو ظبي التجارى	٢٠١٦	١١٨٥٦٣٤٥٠٧٦	١٨٠٥٠٠٣٦٣	,٠١٥٢٢٣٩٤٦
	٢٠١٧	٢٣٨٨٢٢٥٧٩٠١	٣٨٠٠١٠٥٩١	,١٠٥٩١١٨٣٧
	٢٠١٨	٢٧٠٩٢٣٤١٥٨٧	٢٧٠١٠٩٩٥٢	,٠٠٩٩٦٩٩٧٤
	٢٠١٩	٢١٩٩١٠١٢٣٧٦	٤٢٩٢٨٣١٤٨	,٠١٩٥١٤٦٣٣
	٢٠٢٠	٢٥٠٩٨٢٣٧٤١٠	٣٨٠٨٨٧٧	,٠٠٠١٥١٧٥٩
بنك البركة	٢٠١٦	٣٠٧٢٠٨٧٨٥٠٣	٥١٢٤٥٨٦٥٥	,٠١٦٦٨١١٢
	٢٠١٧	٣٨٢٥٣٤١١٠٠٠	٧٢٥٢٥٨٤٣١	,٠١٨٩٥٩٣١٤
	٢٠١٨	٤٥٣٠٨٥٦١٨٢٥	١٠٠٣٦٣٧٥٠٥	,٠٢٢١٥١١٦٧
	٢٠١٩	٥٦٧٠٣٧٩٠٢٦٩	١٠٥٣٨٣٧٥٨٥	,٠١٨٥٨٤٩٥٨
	٢٠٢٠	٥٢٨٤٠٦٥٠٥٨٩	١٢٤٧٧٣٤٣٨٢	,٠٢٣٦١٣١٥٣

إسم البنك	السنة	التكلفة التاريخية للأصول المالية	صافى الربح	معدل العائد على الأصول المالية
بنك التعمير والإسكان	٢٠١٦	٦٥٩٣٩٢٣٤	٦٤٤١٦١٥٧٨	٩,٧٦٩٠١٨٢١٥
	٢٠١٧	٨٧٩٧٩٢٣٤	١٠٧٥٥٣٢٦٥٥	١٢,٢٢٤٨٤٦٧٧
	٢٠١٨	١٤٢٦٠٧٢٥١٠	١٦٢٤٨٣٥٣٦٠	١,١٣٩٣٧٧٨٠١
	٢٠١٩	٤١٦٢٧٧٤٠٠	١٩٥١٠٨٩٣٤٣	٤,٦٨٦٩٩٣٢
	٢٠٢٠	٤٣٨٥١٨٧٦٨	٢٠٦٠٢٥٩٤٦١	٤,٦٩٨٢٢٤١٣٨
بنك الشركة المصرفية العربية	٢٠١٦	٢٤٢٣٤	٤٨٥٢٢٨٩٦	٢٠٠٢,٢٦٥٢٤٧
	٢٠١٧	٢٢٧٤٤	٣٦٤١٦٨١٤	١٦٠١,١٦١٣٦١
	٢٠١٨	١١٢٤	١٩٢٥٥٥٠١	١٧١٣١,٢٢٨٦٥
	٢٠١٩	٩٨٧	١١١٠٨٣٠٧	١١٢٥٤,٦١٧٠٢
	٢٠٢٠	٣٤١	٢٠٤٤٠٨٥٥	١٥٢٤٢,٩٩٤٠٣
بنك قطر الوطني	٢٠١٦	١٢٩١٢٨٠٢٦	٤٢٠٣٤٥٩١٨٨	٣٢,٥٥٢٦٤٨٠٨
	٢٠١٧	١٦٠٨٦٩٠٠٩١٢	٥٥٢٤٦٥٤١٨٧	,٣٤٣٤٢٥٦٣٧
	٢٠١٨	١٨٥٣٤٨٣٣٤٣٧	١١٣٨٨٣٣٣٧	,٠٠٠٧٤٩٠٤
	٢٠١٩	٢٠١٣٩٧٠٣٥٣٩	١٤٤٦٠٨٠٠	,٠٠٠٧١٨٠٢٤
	٢٠٢٠	٢٢٧٦٤٠٩٨١٢٥	٧٣٩٨٥١٠٦٤٠	,٣٢٥٠٠٧٨٥٢

ثانياً : يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة لمجموعة من بنوك العينة ويتم التوصل إلى الربح الناتج من القيمة العادلة من خلال المعادلة التالية:

العائد على الأصول المالية = صافى الربح / الأصول بقيمتها العادلة

إسم البنك	السنة	القيمة العادلة للأصول المالية	صافى الربح	معدل العائد على الأصول المالية
البنك التجارى الدولى	٢٠١٦	١٩٤٨٠١٤٥٢	٦٠٢٣٢٦٦	,٠٣٠٩٢٠٠٢٦
	٢٠١٧	١٨٦٧٧٧٠١٤	٧٥٣٩٦٠٥	,٠٤٠٣٦٦٨٧٨
	٢٠١٨	٢٠٣٦٢٠٤٢١	٩٥٨١٩٩٤	,٠٤٧٠٥٨١١٩
	٢٠١٩	٢٦٣٧٥٧٧٥٤	١١٨٠٠٩٩٥	,٠٤٤٧٤١٧٩٤
	٢٠٢٠	٢٤٩٣٩٩٩٨٩	١٠٢٣٦٣٢٣	,٠٤١٠٤٣٠٧٩٩
البنك المصرى الخليجي	٢٠١٦	١٠٧٣٧٠٠٢٦٤٣	٤٠١٥٠١١٧	,٠٣٧٣٩٤١٥٨
	٢٠١٧	١٠١٨٤٠٥٥١٩٩	٤٨٠٣٢٤١٧٨	,٠٤٧١٦٤٣٣٤
	٢٠١٨	١١٨٧٩٣٩٧٦٢٥	٥٦٠٣٢٥١٠٣	,٠٤٧١٦٧٨٠٤
	٢٠١٩	١١٢٢١٦٠٥٧٧٣	٦٠١١٣٣١٢٢	,٠٥٣٥٦٩٢٦
	٢٠٢٠	٨٦٧٩٤١٠٨٣٣	٦٢٤٨٨٢٧٢٧	,٠٧١٩٩٥٩٨٤
البنك المصرى لتنمية الصادرات	٢٠١٦	٧٠١٤٦١٥٤٨	٣٥٤٣٩٢٧٣١	,٥٠٥٢٢٠٤٦٧
	٢٠١٧	٢٢٢٦١٨٢١٧٤٣	٥٤٠٠٧٤٥٣٠	,٠٢٤٢٦٠١٢٣
	٢٠١٨	١٨٣٦٩٣٨٨٧٤	٧٩٠٣٢٧٣٨٧	,٤٣٠٢٤١٥٢٧
	٢٠١٩	١٦٦٧٤٢٧٣٠٥	١١١٦٥٥٩٢٤١	,٦٦٩٦٢٩٩٣٧
	٢٠٢٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٢٣٦٦٤٣٧١	,٧٤٩١٠٩٥٨١
بنك أبو ظبي التجارى	٢٠١٦	٣٢٦٦٦٠٢٦	١٨٠٥٠٠٣٦٣	٥,٥٢٥٦٢٩٦٨٦
	٢٠١٧	٢٠٠٦٣٠٧٨٢	٣٨٠٠١٠٥٩١	١,٨٩٤٠٧٩٢
	٢٠١٨	٤٤٣٣١٢٨٨٢	٢٧٠١٠٩٩٥٢	,٦٠٩٢٩٨٦٧٦
	٢٠١٩	٦٣٦٠٧٥٣٢٧	٤٢٩٢٨٣١٤٨	,٦٧٤٨٩٣٥٧
	٢٠٢٠	١٩٥٨٥٩٦٨	٣٨٠٨٨٧	,١٩٤٤٦٩٦٨٤
بنك البركة	٢٠١٦	٣٠٥٨٦٥٥٣٩٤٩	٥١٢٤٥٨٦٥٥	,٠١٦٧٥٤٣٧٧
	٢٠١٧	٣٨٢٢٩٩٦٢٠١١	٧٢٥٢٥٨٤٣١	,٠١٨٩٧٠٩٤٣
	٢٠١٨	٤٥١٤٩٠٩٣٤١٥	١٠٠٣٦٣٧٥٠٥	,٠٢٢٢٢٩٤٠٥
	٢٠١٩	٥٧٧٢١٠٨٦٢٤٥	١٠٥٣٨٣٧٥٨٥	,٠١٨٢٥٧٤١١
	٢٠٢٠	٥٣٤٨٣٧٥٢٨٥٨	١٢٤٧٧٣٤٣٨٢	,٠٢٣٣٢٩٢٢٣
بنك التعمير والإسكان	٢٠١٦	٥٤٩٣٩٢٣٤	٦٤٤١٦١٥٧٨	١١,٧٢٤٩٨٢٨٨
	٢٠١٧	٥٤٩٧٩٢٣٤	١٠٧٥٥٣٢٦٥٥	١٩,٥٦٢٥٢٥٢٨
	٢٠١٨	١٣٢٦٠٦٢٥١٠	١٦٢٤٨٣٥٣٦٠	١,٢٢٥٣٠٨٢٧
	٢٠١٩	٥٧٥٢٩٢٤١	١٩٥١٠٨٩٣٤٣	٣٣,٩١٤٧٤١٦
	٢٠٢٠	٥١٥٣٥٧٧٥	٢٠٦٠٢٥٩٤٦١	٣٩,٩٧٧٢٦٧٤٦

إسم البنك	السنة	القيمة العادلة للأصول المالية	صافى الربح	معدل العائد على الأصول المالية
بنك الشركة المصرفية العربية	٢٠١٦	٤٦٣١	٤٨٥٢٢٨٩٦	١٠٤٧٧,٨٤٤٠٩
	٢٠١٧	٥٣٦٨	٣٦٤١٦٨١٤	٦٧٨٤,٠٥٦٢٥٩
	٢٠١٨	١٠٧	١٩٢٥٥٥٠١	١٧٩٩٥٧,٩٥٣٣
	٢٠١٩	٩١٣	١١١٠٨٣٠٧	١٢١٦٦,٨٢٠٣٧
	٢٠٢٠	١٢١٣	٢٠٤٤٠٨٥٥	١٦٨٥١,٤٨٨٠٥
بنك قطر الوطنى	٢٠١٦	٣٦٣٣٨٩١٠٨٣٨	٤٢٠٣٤٥٩١٨٨	,١١٥٦٧٣٧٨
	٢٠١٧	٤٨٧٥٢٧٩٨٣٨٩	٥٥٢٤٦٥٤١٨٧	,١١٣٣١٩٧٣٥
	٢٠١٨	٤٥٨٦٤٤١٤٥٣٠	١١٣٨٨٣٣٣٧	,٠٠٠٣٠٢٧٠٤
	٢٠١٩	٢٠٤٢٢٨٧٤٣٨٠	١٤٤٦٠٨٠٠	,٠٠٠٧٠٨٠٦٩
	٢٠٢٠	٢٤٧٤٣٨٢٣٥٢	٧٣٩٨٥١٠٦٤٠	٢,٩٩٠٠٤٣٤٠٨
بنك قناة السويس	٢٠١٦	١٦٦١١٩١	٢٠٩٦٦٩	,١٢٦٢١٦٠٧
	٢٠١٧	١٨٢٦٠٠٣	٣٥٥٧٧٧	,١٩٤٨٣٩٢٢
	٢٠١٨	٢٢٥٢٢٩٢	٤٢٠١٩٠	,١٨٦٥٦١٠٦٨
	٢٠١٩	١٤٤٧٩	٥٤٢٢٠٦	٣٧,٤٤٧٧٥١٩٢
	٢٠٢٠	٣٠٨٢	٦٠١١٦٤	١٩٥,٠٥٦٤٥٦٨

يتبين من تحديد معدل العائد على الأصول المالية بالقيمة العادلة وبالتكلفة التاريخية أنه يوجد تفاوت بسيط مابين النتائج مما يقدم مؤشر مبدئى على أنه لا يوجد إختلاف ما بين معدل العائد على الأصول المالية فى حالة إذا تم القياس بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة.

وبعد ذلك يتم تحديد العلاقة مابين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال تحديد قيمة T Test وتحديد هل الإختلاف جوهرى أو غير جوهرى ما بين القياس بالقيمة العادلة أو القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية ، والأثر الناتج على معدل العائد على الأصول المالية بقيمتها العادلة أو بالتكلفة التاريخية,

ويوضح الجدول رقم (٤)التالى ملخص نتائج نموذج إختبار T TEST :

المتغير المستقل ١ : القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية ,FV financial assets

المتغير المستقل ٢: القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية,BVfinancial assets

المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول المالية التى تم تقييمها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية كما يلي :

رقم النموذج	متغيرات النموذج	T test	Sig	N
١	X1	,٩٨	,٣٣٠	٤٥
	X2	,٩٨		٤٥

X1 = تمثل المتغير المستقل الأول وهو القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية,

X2 = تمثل المتغير المستقل الثانى وهو القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية,

Y1 = تمثل المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية.

أوضحت نتائج نموذج T-test ما يلي :

عدم معنوية النموذج حيث أن قيمة T test=0,98 ، Sig = 0,330 وهى قيمة أكبر من ٠,٠٥ مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٩٨٪ إختلاف غير جوهرى ما بين معدل العائد على الأصول المالية بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة العادلة في حالة إذا تم القياس بالقيمة العادلة أو تم القياس بالتكلفة التاريخية

وبناءً على ما سبق من نتائج:

تم رفض الفرض العدمى :يختلف معدل العائد على الأصول المالية على أساس القياس بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية,

وقبول الفرض البديل :لايختلف معدل العائد على الأصول المالية على أساس القياس بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية.

إختبار الفرض الثانى:

الفرض العدمى :تختلف تقديرات أسعار الأسهم على أساس قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية ,

الفـرض البـديل:لا تختلـف تقـديرات أسـعار الأسـهم علـى أسـاس قيـاس الأصـول الماليـة بالقيمـة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية ,

أولا: أثر قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة على تقديرات أسعار الأسهم :

رقم النموذج	متعيرات النموذج	T	Sig	F
٢	X1	٤,٠٤٤	,٠٠٠	٦٨,٤٥

حيث تمثل :

X1=المتغير المستقل القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية

Y1= المتغير التابع وهو تقديرات أسعار الأسهم

ويتضـــح من النموذج(٢) معنوية النموذج حيث أن قيمة T المحســـوبة ٤,٠٤٤ ، (sig,٠٠٠) عند مســـتوى معنوية أقل من ٠٥,، مما يدلل على أن التأثير جوهري مابين قياس الأصـــول المالية بالقيمة العادلة وتقديرات أسعار الأسهم .

ثانيا: أثر قياس الأصول المالية بالتكلفة التاريخية على تقديرات أسعار الأسهم:

رقم النموذج	متغيرات النموذج	T	Sig	F
٣	X2	٤,٩٩	,٠٠٠	١٢٧,٣٩

حيث أنه:

X2=المتغير المستقل الثانى القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية

Y1=المتغير التابع تقديرات أسعار الأسهم

ويتضـــح من النموذج (٣) معنوية النموذج حيث أن قيمة T المحســـوبة أيضـــا = ٤,٩٩، sig(٠٠٠,)عند مستوى معنوية أقل من ٠٥, ،مما يدلل على أن التأثير جوهرى أيضـا ما بين قياس الأصول المالية بالتكلفة التاريخية وتقديرات أسعار الأسهم,

ثالثا:تحديد الإرتباط مابين القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية وتأثير القياس على ملائمة المعلومات المحاسبية ,

ويوضح الجدول رقم (٧)ملخص نتائج نموذج الإنحدار المتعدد لبنوك العينة ممثلة في القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية والأثر على ملائمة المعلومات المحاسبية:

رقم النموذج	متغيرات النموذج	R	R^2	Adj R^2	F	Sig
٤	X1	,٧٤	,٥٥	,٤٩	٩,٥٩٨	,٠٠٠

حيث تمثل :

X1 : المتغير المستقل الاول القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية ممثلة فى FV1

Y1 : المتغير التابع الثانى ملائمة المعلومات المحاسبية ممثلة فى أرباح الأسهم ممثلة فى EPS كمتغير رقابى يؤثر على سلوك المتغير التابع بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الرقابية الأخري منها القيمة الدفترية للسهم BV، ومؤشر البورصة INDEX,

حيث تمثل:

FV1= القيمة العادلة للأصول المالية

EPS =ربحية السهم (متغير رقابي)

BV= القيمة الدفترية للسهم (متغير رقابي)

INDEX= مؤشر البورصة (متغير رقابي)

وقد أوضحت نتائج نموذج الإنحدار المتعدد معنوية النموذج وتأثيراً جوهرياً ما بين القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية, FV1 ، وربحية السهم المتغير الرقابي الأول EPS وبين ملائمة المعلومات المحاسبية حيث أوضحت النتائج الأحصائية ما يلي :

R^2 =55%،وأن F= 9,598 ،FV1=009 ،Sig EPS=,000عند مستوي أقل من ٠٥, مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٥٥٪ علاقة إرتباط معنوية ذات تأثير جوهرى علي سلوك المتغير التابع ،أى أنه كلما زاد الإعتماد على القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية المتغير المستقل الأول كلما كان التأثير جوهرى على المتغير التابع ملائمة المعلومات المحاسبية وذلك فى ضوء المتغير الرقابي ربحية السهم الذى يؤثرأيضا على سلوك المتغير التابع ,

وفى ضوء المتغيرات الرقابية الأخري القيمة الدفترية للسهم BV SIG=,148 ،ومؤشر البورصة INDEX sig=,625 عند مستوى معنويه أكبر من ٠٥,،أي أن علاقة الإرتباط غير معنوية ذات تأثير غير جوهرى على سلوك المتغير التابع ،أى أنه كلما زاد الإعتماد على القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية والمتغيرات الرقابية القيمة الدفترية للسهم ومؤشر البورصة كلما كان التأثير غير جوهرى على المتغير التابع ملائمة المعلومات المحاسبية .

رابعا:الإرتباط مابين القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية وتأثير القياس على ملائمة المعلومات المحاسبية :

ويوضح الجدول رقم (٨) ملخص نتائج نموذج الإنحدار المتعدد لبنوك العينة ممثلة فى القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية والأثر على ملائمة المعلومات المحاسبية :

رقم النموذج	متغيرات النموذج	R^2	F	B	Sig
٥	X_2	,٠٤٨	٢,١٥٧	٤,٩-	,١٤

حيث تمثل :

X_2 : المتغير المستقل الثانى القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية ,

Y_1 : المتغير التابع الثانى ملائمة المعلومات المحاسبية ممثلة فى أرباح الأسهم ممثلة فى EPS كمتغير رقابى يؤثر على سلوك المتغير التابع و مجموعة من المتغيرات الرقابية الأخري منها القيمة الدفترية للسهم BV، ومؤشر البورصة INDEX,

وقد أوضحت نتائج نموذج الإنحدار المتعدد أن التأثير غير جوهرى مع القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية حيث أنه :

R^2=,048، وأن F= 2,157 ،sig=,14عند مستوى معنوية أكبر من ٠٥, ,مما يدلل على علاقة إرتباط غير معنوية ذات تأثير غير جوهرى ما بين المتغير المستقل الثانى X2 القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية والمتغير التابع ملائمة المعلومات المحاسبية فى ضوء المتغيرات الرقابية ربحية السهم EPS، والقيمة الدفترية للسهم BV ، ومؤشر البورصة INDEX التى تؤثر على سلوك المتغير التابع ،أى أنه كلما زاد الإعتماد على القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية المتغير المستقل الثانى كلما كان التأثير غير جوهرى على سلوك المتغير التابع ملائمة المعلومات المحاسبية فى ضوء المتغيرات الرقابية.

وفى ضوء ما سبق من النتائج الإحصائية نستنتج الأتى :

- إن الإعتماد فى قياس الأصول المالية على القيمة العادلة ذات تأثير جوهرى على ملائمة المعلومات المحاسبية كما هو واضح بقيمة $R^2 = 55$, وذلك فى ضوء المتغير الرقابي ربحية السهم EPS , كمتغير رقابي والتأثير غير جوهرى فى ضوء المتغيرات الرقابية الأخرى القيمة الدفترية للسهم BV،ومؤشر البورصة INDEX,
- إن الإعتماد فى قياس الأصول المالية على التكلفة التاريخية ذات تأثير غير جوهري على ملائمة المعلومات المحاسبية ،كما هو واضح بقيمة $R^2 = 48$, فى ضوء المتغيرات الرقابية ربحية السهم EPS، والقيمة الدفترية للسهم PV،ومؤشر البورصة INDEX,
- وفى ضوء إختلاف التأثير بالقياس ما بين التأثير الجوهرى للقياس بالقيمة العادلة والتأثير الغير جوهرى للقياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية تستنتج الباحثة ما يلي:

قبول الفرض العدمى :تختلف تقديرات أسعار الأسهم على أساس قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية ,

و رفض الفرض البديل :لا تختلف تقديرات أسعار الأسهم على أساس قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة عنه على أساس القياس بالتكلفة التاريخية .

نتائج التحليل الإحصائي :

إستعراض نتائج التحليل الإحصائي لفروض الدراسة لبنوك العينة توصلت الباحثة إلى مايلي :

فيما يتعلق بأثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية للبيانات الواردة فى القوائم المالية الصادرة عن البنوك المصرية وفى ضوء إختبار فروض الدراسة :

١. أظهرت نتائج الدراسة أن البيانات المعدة وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تساعد فى إصدار تقارير مالية أكثر ملائمة لإحتياجات المستثمرين ،وتزيد من القدرة التنبؤية لمتخذى القرارات وتعد مؤشرا إيجابيا لتقييم الأصول المالية ،وبالتالى فإن بيانات القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة الخاصة بتقييم وقياس الأصول المالية أكثر ملائمة لإحتياجات مستخدمى القوائم المالية مقارنة مع المعلومات المعدة على أساس قياس وتقييم الأصول المالية بالتكلفة التاريخية .

٢. وبالتالى يتضح للباحثة أن إستخدام القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات ،وإجراء التحليلات المالية ويعد أساس أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية وذلك مقارنة بالقياس بالتكلفة التاريخية .

٣. ضرورة توخى الدقة والحياد من قبل القائمين بتنفيذ إجراءات القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية لما لذلك من أثار مباشرة على دقة قياس صافى الربح المحاسبي .

٤. إتفاق جميع النتائج الإحصائية لبنوك العينة على أن العلاقة معنوية ذات تأثير جوهرى ما بين تطبيق القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية وبين ملائمة المعلومات المحاسبية كما تبين فى جدول رقم (٧) حيث أن قيمة R^2 =٠,٥٥ وذلك فى ضوء المتغير الرقابي ربحية السهم EPS ، والعلاقة غير معنوية ذات تأثير غير جوهرى فى ضوء المتغيرات الرقابية الأخرى القيمة الدفترية للسهم BV ،ومؤشر البورصة INDEX وعلاقة ذات تأثير غير جوهري ما بين تطبيق القياس بالتكلفة التاريخية للأصول المالية وبين ملائمة المعلومات المحاسبية كما تبين في جدول (٨) حيث أن قيمة R^2 = ٠,٤٨ وذلك فى ضوء المتغيرات الرقابية ربحية السهم EPS،والقيمة الدفترية للسهم BV ،ومؤشر البورصة INDEX ، مما يدلل علي أفضلية القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية وذلك مقارنة بالقياس بالتكلفة التاريخية حيث أكدت النتائج الإحصائية على زيادة قيمة R^2 في حالة إذا تم القياس بالقيمة العادلة عن إذا ما تم القياس بالتكلفة التاريخيةهو ما أكد رفض الفرض البديل الثانى وقبول الفرض العدمى الثانى .

٥. إتفاق جميع النتائج الإحصائية لبنوك العينة على أنه لا يوجد إختلاف جوهرى ما بين معدل العائد على الأصول المالية سواء اذا تم القياس بالقيمة العادلة أو تم القياس بالتكلفة التاريخية وهو ما أكد قبول الفرض البديل الأول ورفض الفرض العدمى الأول .

وفى ضوء ما سبق من نتائج نظرية وتدعيمها بالنتائج الإحصائية حول إيجابيات وسلبيات تطبيق التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة كأساس فى القياس المحاسبي للأصول المالية ، ترى الباحثة أنه من الأفضل عدم الإعتماد كليا على القياس بالقيمة العادلة وإستبعاد القياس بالتكلفة التاريخية أو العكس،إنما من الأفضل الإعتماد على نموذج يجمع ما بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة وبعضها الأخر يقاس بالتكلفة التاريخية ،وفى ضوء السلبيات المحتملة لتطبيق القياس المختلط ما بين تطبيق القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية يمكن تلافي ذلك من

خلال الإفصاح الإضافى بالقيمة العادلة للبنود المقاسة بالتكلفة التاريخية ، وبذلك تصبح البيانات مقاسه بالقيمة العادلة دون أن يتم التخلى عن التكلفة التاريخية وبخاصة فى ضوء إستخدام مفهوم المقاييس المتعددة فى الإفصاح عن قيم معظم البنود المدرجة فى القوائم المالية.

نتائج البحث:

١. وفى ضوء ما سبق من إيجابيات وسلبيات تطبيق التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة كأساس فى القياس المحاسبي للأصول المالية ،ترى الباحثة أنه من الأفضل الإعتماد على نموذج يجمع ما بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية ،يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة وبعضها الأخر ومعظم الإلتزامات يقاس بالتكلفة التاريخية ،وعلى الرغم من الأثر السلبي لهذا النموذج المزدوج على تحقيق مبدأ الثبات فى المحاسبة ،أو عدم الإتساق فى المعالجات المحاسبية بالإضافة إلى سلبيات أخرى تتمثل فى مصداقية البيانات المالية ،وتضليل مستخدمى هذه المعلومات حيث أن إستخدام القياس بالقيمة العادلة له مخاطر كبيرة على موثوقية البيانات المالية وعلى الرقابة عليها وذلك بسبب إستخدام الأحكام الشخصية للأدارة فى التقدير.

٢. وفى ضوء سلبيات تطبيق القياس المختلط ما بين تطبيق القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية يمكن تلافي هذه السلبيات من خلال الإفصاح الإضافى بالقيمة العادلة للبنود المقاسة بالتكلفة التاريخية ،وبذلك تصبح البيانات مقاسه بالقيمة العادلة دون أن يتم التخلى عن التكلفة التاريخية وبخاصة فى ضوء إستخدام مفهوم المقاييس المتعددة فى الإفصاح عن قيم معظم البنود المدرجة فى القوائم المالية .

٣. إن مشكلة تطبيق المنهج المختلط يمكن الحد من أثارها من خلال الدور الحكومى القائم على إنشاء جهاز حكومى يتميز بالإستقلالية ،ويتولى الجهاز مسئولية الإعلان الدورى عن القيمة السوقية العادلة لكافة السلع ومستلزمات الإنتاج المتداولة فى القطاعات الإقتصادية ،وهذا الإعلان يراعي إختلاف القيمة العادلة زمنياً ومكانياً.

مراجع البحث:

المراجع باللغة العربية:

- الشامى ،مصطفى أحمد (٢٠٠٠) "المحاسبة عن الإستثمارات المالية فى ظل المعايير المحاسبية المعاصرة ، دراسة إختبارية لمنفعة المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة "،المجلة العلمية للإقتصاد والإدارة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،العدد ٣،ص ١٨٧ –٢٥٠.
- نوال،صبايحي (٢٠٠١) "الإفصاح المحاسبي فى ظل معايير المحاسبة الدولية ،رسالة ماجيستير فى العلوم التجارية " جامعة الجزائر.
- حماد ،طارق عبد العال (٢٠٠٢) "مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك "،المجلة العلمية ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة ،فرع بنى سويف ،العدد الأول ص:١–٩٦
- الزعبي (٢٠٠٥) "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة فى بورصة عمان " ،دراسة ميدانية ، رسالة ماجيستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ص:٨٠
- دهمش ،نعيم وعفاف أبو زر (٢٠٠٦) "موثوقية وملائمة إستخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها من وقائع المؤتمر العلمى المهنى الدولى السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالى –عمان –الأردن.
- الجرف ، ياسر أحمد (٢٠٠٧) "أثر إستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية ،دراسة نظرية وميدانية " ،مجلة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة، جامعة طنطا ،ص:٣٤١–٣٨٩.
- خطاب ،جمال سعد (٢٠٠٧) "تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والإلتزامات المحتملة نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبط بالمخاطر الائتمانية –دراسة ميدانية "،مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية ،كلية التجارة ،جامعة المنوفية ،العدد ٤٣ ،ص ٢٧–١١٥ .
- أبو الخير ،مدثر طه (٢٠٠٩) "التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول الغير متداولة ،دراسة ميدانية ،المجلة العلمية للتجارة والتمويل ،كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول –العدد الثانى –ص ١٩١–٢٥٧.
- أبو الخير ،مدثر طه (٢٠٠٩) "التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول الغير مالية –دراسة ميدانية للشركات العقارية المقيدة فى أسواق المال العربية –دراسة ميدانية للشركات العقارية المقيدة فى أسواق المال العربية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ،كلية التجارة ،جامعة طنطا ،العدد الثانى ،ص ١٩٨ – ٢٦١.

- السعيد ،معتز أمين و العيسي ،محمد سليم (٢٠٠٩)"إنعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالى الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية للشركات الإستثمارية المدرجة فى سوق عمان المالى" ،المؤتمر الثانى لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية ،القضايا الملحة للإقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة ،١٤-١٥ نيسان ٢٠١٩.

- صالح ،رضا إبراهيم (٢٠٠٩) " أثر توجه معايير المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،المجلد٤٦(٢)، جامعة الأسكندرية ص:٣٧-٩٨

- الصايغ ،عماد سعد محمد (٢٠١١) "محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية "،كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،العدد الثانى ،الجزء الأول ،ص ٥٣- ٩٨.

- المليجي ،هشام حسن عواد و عبد العليم ،دنيا (٢٠١٢)"قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة فى البنوك التجارية دراسة تطبيقية "،المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ،العدد الثانى ،ص ٨٥٩-٩١٠.

- النجار ،جميل حسن (٢٠١٣) " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة المعلومات للقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية –دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين "،المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال ،المجلد ٩ ، ص ٤٦٥-٤٩٢.

- عابد ،محمد نواف حمدان (٢٠١٦)"دراسة تحليلية لإنعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية على سعر السهم للوحدة الإقتصادية المدرجة فى بورصة فلسطين فى ظل الأزمة المالية العالمية "دراسة ميدانية ،رسال دكتوراة –كلية إدارة الأعمال –طرابلس –لبنان.

- عباسي،مسعود رزاف وحسان سعودى ،عبد اللة (٢٠١٩)"طرق تقييم الأصول الثابتة ومدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ،دراسة حالة للمديرية الفرعية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادى ،جامعة الوادى .

- عبد الرحمن بن محمد ،الرزين (٢٠٢٠)"دراسة مقارنة لأسس القياس المحاسبي فى الأطر الفكرية للمفاهيم المحاسبية السعودية والأمريكية والبريطانية والدولية "كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ،العدد ٢١٤-٢٣٦.

- موسي (٢٠٢١) "أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية للتقارير المالية :دراسة ميدانية على عينة من البنوك العاملة فى نيالا ،المجلة العربية للعلوم الإنسانية والإجتماعية ،مركز السنبلة للبحوث والدراسات الأردن –العدد ٨ ،ص:١١-٣٨.

المراجع باللغة الانجليزية:

-Henderson ,scott & Goodwin ,jenny,1992,"The case of against asset revaluations ,ABACUS,28,march 75-87.

-Epsten ,b,j and Mirza ,A.A 2002 "wiley IFRS :interpretation and application of international financial reporting standards ,pp.189-190.

-Stepten A.Ross et al ,2002 "Corporate Finance ,6th ,MCGRAW .HIL

-willis ,d,w , 2002,"Financial assets &liabilities fair value or historical cost , FASB pp.250-270.

-Larson k .d ,john j. 2005 "fundamental accounting principles ,mc graw – hill ,Irwin ,pp.430.

-Scott .Besley &Eugre F. Brigham ,2005 ,"Essentials of managerial Finance ,13th Edition ,Thomson ,mason,oh .

-Financial accounting standard board 2006,"statement of financial accounting standards ,no .157.

-International accounting standards board (IASB)may 2006 "board decisions on international financial reporting standards update – london on 23-26 meeting by IASCF.

-Lee ,Y .Petroni &shen ,M,2006 ,"Cherry picking ,financial reporting quality and comprehensive income reporting choices :the case of property liability insurers ",Contemporary accounting research ,23 ,(3),pp 665-700.

-Landsman ,w,R,2007 ,"Is fair value accounting information relevant and reliable ?evidence from capital market research ,accounting and business research special issue ,International accounting policy forum ,pp 19-30.

-Wild john j&Larson ,Kermit d.chiapptta ,Barbara ,2007 "principles of financial accounting ",18th ed –mcgraw hill ,pp. 27-Bhat .G ,2008 "Impact of disclosure &corporate governance on the relevance of fair value gains and losses in commercial banking industry ,Athesis of phd,university of Toronto Canada ,pp 1-103.

-Franklin Allen ,Elene Carletti ,2008,"Mark to market accounting &liquidity ,"Journal of accounting &Ecnomics ,vol 45, issue 2, pp 358-378.

-Aslanertik,b.e 2009"fair value considerations during the current financial crisis anadolu international conference in economics,pp.17-19.

-shamkuts .volha ,2010 "Fair value accounting ",university of Iceland ,faculty of business administration ,Master thesis .

-Suntharee Lhaepadchan ,2010 ,"Fair value accounting &intangible assets ,goodwill impairment &managerial choice" ,Journal of financial regulation &compliance ,vol .18,No.2,pp 120-130.

-Mert ,T,2013 " Fair value accounting adoption and its interaction with companies ,economic performance in Bulgaria and Albania ,electronic ",Journal of social sciences ,vol.12,issue 47,pp 140-160.

-Bratten ,B,causholli ,M and khan ,2014 "usefulness of fair values in predicting future cashflows and earning ",vanallan school of accountancy ,university of Kentucky .

-Charbi,Leila ,2016,"A critical analysis of the use of fair value by Islamic financial institutions ",Journal of Islamic accounting &business research , vol .7,No.2,pp 170-183.

-Wayne van &Hewlett 2022 ,"An analysis of the extent and use of fair value by jse top 40 companies south African ",journal of accounting research ,vol.36,issue.2,page 81-14.

ملاحق البحث:

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
P	20.286444444444440	19.260563235835452	45
FV1	.770896302651726	.642024938126444	45
FV2	.795781975050548	.539306821123614	45
EPS	3.879777777777778	3.737655736426297	45
BV	9.892268181079782	7.962777608905957	45
INDEX	13320.00	1563.301	45

Correlations

		P	FV1	FV2	EPS	BV	INDEX
Pearson Correlation	P	1.000	.329	-.360-	.611	.151	.138
	FV1	.329	1.000	.036	.056	-.016-	.177
	FV2	-.360-	.036	1.000	-.208-	-.175-	-.170-
	EPS	.611	.056	-.208-	1.000	-.074-	.003
	BV	.151	-.016-	-.175-	-.074-	1.000	-.051-
	INDEX	.138	.177	-.170-	.003	-.051-	1.000
Sig. (1-tailed)	P	.	.014	.008	.000	.161	.183
	FV1	.014	.	.407	.358	.457	.122
	FV2	.008	.407	.	.085	.125	.131
	EPS	.000	.358	.085	.	.314	.493
	BV	.161	.457	.125	.314	.	.370
	INDEX	.183	.122	.131	.493	.370	.
N	P	45	45	45	45	45	45
	FV1	45	45	45	45	45	45
	FV2	45	45	45	45	45	45
	EPS	45	45	45	45	45	45
	BV	45	45	45	45	45	45
	INDEX	45	45	45	45	45	45

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.743[a]	.552	.494	13.6979652 95288137

a. Predictors: (Constant), INDEX, EPS, BV, FV1, FV2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9004.913	5	1800.983	9.598	.000[b]
	Residual	7317.736	39	187.634		
	Total	16322.649	44			

a. Dependent Variable: P

b. Predictors: (Constant), INDEX, EPS, BV, FV1, FV2